الجلسة السادسة والأربعون

- التاريخ : السبت جمادى الأولى 1419(شتنبر 1998)
- الرئاسة : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين.
- التوقيت : ثلاث ساعات وعشر دقائق ابتداء من العاشرة صباحا.
- جدول الأعمال : مواصلة دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية : قطاع الداخلية.

* السيد رئيس المجلس :

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين

أفتتحت الجلسة.

السيد الوزير،

السادة عفوا،

السيد وزير الصيد البحري،

السادة المستشارون المحترمون،

نفتتح الجلسة المخصصة كما تعلمون لمناقشة مشروع الميزانية المرتبطة بلجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية بحضور السيد وزير الصيد البحري الذي ينوب عن السيد وزير الدولة في الداخلية الذي سيلتحق بنا بعد قليل. فلنشرع على بركة الله، أعطي الكلمة للسيد مقرر اللجنة ليقدم التقرير بكيفية مختصرة كما يشير إلى ذلك النظام الداخلي لا داعي لتلاوة التقرير الذي وزع على السادة المستشارين..

* السيد مقرر لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية :

ذكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أقوم أمامكم بتقديم التقرير الموضوع أمام إشارتكم والمتعلق بدراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزراة الداخلية.

هذه الميزانية التي... بالنظر... التي استغرقها الحوار بين السيد وزير الدولة في الداخلية من جهة ، وأعضاء اللجنة من جهة أخرى والتي ناهزت 16ساعة من العمل تواصلت خلالها الجلسات الأربع التي عقدتها اللجنة والتي استهلها السيد الوزير بالعرض المركز والمفيد الذي حلّل فيه المعطيات الرسمية المرصودة لهذه الوزارة من خلال المهام الجسيمة المسندة إليها ومجالات عملها المتعددة التي تتطلب دعما ماليا، ماهو مخصص لها في ميزانية هذه السنة، فإذا كان السيد وزير الدولة قد أقر بهذا الخصاص وبانعكاساته السلبية... إلا أن هذا المعطى لم يكن بطبيعة الحال حائلا بين تطبيق مشاكل هامة في إطار ماهو موجود وهو ما بلورته بكيفية مدققة الوثائق القيمة التي أطلع عليها كذلك الفريق على مجهودات وإنجازات الوزارة والمشاريع والبرامج المقررة بالنسبة للمستقبل نوه بأن المهام الجديدة المتمثلة في الجهة كمؤسسة دستورية أصبحت تقتضي دعما ماليا وذلك في سياق إنجاح اللامركزية الذي أكد فيه وزير الدولة عزم الحكومة على توفير الوسائل الضرورية لها حتى تنهض بمسؤوليتها على الوجه المطلوب وتركيزا لمبدأ التشاور والحوار الذي عبر عن نتيجتين أساسيتين بنجاح أي مجهود يدور على ... التي طلبتها الوزارة. فقد أفاد السيد وزير الدولة بأن المناظرة الوطنية سيكون عقدها قريبا حول اللا مركزية مبررا العمل الجاد المنصب حاليا على إعداد دراسة ... والإقتراحات والإصلاحات بهذا الخصوص والتي ستكون في متناول أعضاء مجلسي البرلمان ورغم إستشارة المفكرين الجامعيين والباحثين ورجال الأعمال وغيرهم من الفعاليات ممن تتوفر فيهم المؤهلات الثقافية التي من شأنها إغناء التشاور والحوار.

وبالنظر إلى أن ما أشار إليه عرض السيد الوزير من معطيات لا غنى عنها عند دراسة هذه الميزانية فقد أتيتنا في هذا التقرير بنصه الكامل و كما هو مألوف فإن النقاش لم ينحصر في الاعتمادات المرصودة للمرافق التابعة لهذه الوزارة بل شمل كل القضايا التي تسعى لكل تعبير من اهتمامات السادة المستشارين التي ترتبط أساسا بالوحدة الترابية للمملكة وذلك في ما يعني المراحل التي قطعتها عملية التسجيل في اللوائح والإجراءات المتخذة لضمان حقوق بلادنا التارخية في هذا الجزء العزيز من بلادنا، وكذا قطاع الأمن لما له من دور رئيسي في بث السكينة والطمأنينة والاستقرار داخل ربوع المملكة فضلا عن قضايا أخرى لا تقل أهمية وأعني أولا وقبل كل شيء في المقام الأول المسار الديمقراطي الذي تنهجه بلادنا بخطى ثابتة ورائدة بقيادة ضامن الديمقراطية جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده الذي وضع لهذه البلاد أسسه القويمة وأحاطه بعوامل الصمود والنجاح.

وفي المقام الثاني كل ماله صلة أو علاقة بشؤون ... تسييرا وتدبيرا ماديا وبشريا أو بارتباط بنتائج الحوار الاجتماعي ومراحل تنفيذ الاتفاقات المبرمة في هذا الشأن إلى غير ذلك ما يحصر المقام عن بسطه واستسقاء... أحيل للسادة المستشارين المحترمين على ماهو مثبت في الجزء المتعلق بالمناقشة العامة المدرج في هذا التقرير.

وأود السيد الرئيس قبل أن أختتم هذه الكلمة المختصرة أن أنوه باسم اللجنة بجو النقاش الذي ساد أشغالها موجها الشكر والتقدير للسيد وزير الدولة وأطر هذه الوزارة على ما قدموه من معلومات وما يضعونه رهن إشارة اللجنة من وثائق كما أتوجه بنفس عبارات الشكر والتقدير للجنة رئيسا وأعضاء على مساهماتهم في إنجاح أعمالها وحسن تعاونهم ... لإنهاء أشغالنا في ظروف مواتية.

ولهذا السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

لقد وافقت اللجنة على ميزانية وزارة الدولة في الداخلية في الجلسة التي عقدتها بتاريخ 1998/9/17 بالنتيجة التالية :

الموافقون : 28 عضوا

المعارضون : 7 أعضاء

الممتنعون : لا أحد

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد مقرر اللجنة، قبل فتح المناقشة حول هذا المحور أطلب من السادة المتدخلين الالتزام بالحصة الزمنية المخصصة لهم بل أرجوهم إذا أمكن التلخيص حتى نتمكن من إنهاء هذه الجلسة الصباحية في ظروف ملائمة وتنهيأ للجلسة الزوالية، أول متدخل هو المستشار السيد محمد بوهريز عن فريق التجمع الوطني للأحرار فليتفضل.

* المستشار السيد محمد بوهريز (التسجيل الصوتي غير واضح) :

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

أغتنم هذه المناسبة لأشارك باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة ميزانية وزارة الداخلية، هذا القطاع الحيوي الهام بارتباطه المباشر مع قضايا المواطنين. وسوف لا أتصرف بالأرقام التي أعتبرها غير مشجعة، غير كافية لكننا نعلم جميعا الظروف التي طبعت هذا المشروع الذي يستلهم توجيهاته من المبادئ العامة للتصريح الحكومي، حكومة التناوب وما تعهدت به من إجراءات وتدابير خارج التدابير المالية من ترشيد وتخليق هذه النظريات التي تلتزم وتتوافق مع برامج التجمع الوطني للأحرار الذي له شرف المشاركة في هذه الحكومة بكل إخلاص وإيمان وإرادة لتحقيق هذه التطلعات.

ورغم أن ما خصص لميزانية وزارة الداخلية غير كاف لترجمة وتحقيق الأهداف المسطرة، إلا أن الإرادة السياسية والعزيمة الثابتة التي عبّرت عنها الحكومة قادرة على التعايش مع المرحلة وظروفها. هذه الإكراهات تفرض أن نتحلى باليقظة والحذر في التعامل مع الميادين الهامة والحيوية التي تطلع بها الوزارة إذ يصعب كيفما كان الحال التعامل معها بكيفية أكبر.

في هذا الإتجاه سأتقدم بإبداء بعض الآراء والإدلاء ببعض المقترحات لإغناء الحوار والمناقشة. إننا في التجمع الوطني للأحرار نعتبر أن المؤسسات الجماعية أداة فعالة في المساهمة في العمل التنموي وعلى جميع الأصعدة، وقد أثبتت هذه المؤسسات من خلال سياسة لا مركزية جدواها في بناء المغرب الحديث تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله الذي أرسى دعائم الديمقراطية واللامركزية مما جعلنا نشيد بالعمل الجماعي ببلادنا ونفتخر به كتجربة أولية في نظامنا الديمقراطي والتي يرجع الفضل لتحقيق رصيد هام من الإنجازات خلال ربع قرن من الزمن. ولقد كان لظهير 76 المنظم للجماعات المحلية تلعب دورا أساسيا في إنجاح هذه التجربة الجماعية إلا أنه يفضل تفاعل العمل الجماعي مع مرور الأيام والمنافسة والممارسة اليومية والإحتكاك بين الجماعات المحلية والإجتهادات في النصوص وتطبيقها مع الإدارة المركزية وقضايا المواطنين الشيء الذي ساهم في إغناء العمل الجماعي واكتسبه تجربة كبيرة أظهرت بدورها كثيرا في ظهير شتنبر 76 مما جعلنا نبادر للدعوة لتحسين وتقويم القانون التنظيمي للجماعات المحلية وجعله يتلاءم ومتطلبات العمل الجماعي وتطور مفهومه لدى المواطن وكذلك لتحسين مستوى الجماعات المحلية لجعلها في مستوى تطور الأحداث التي عرفتها الساحة السياسية في بلادنا.

إن الجماعات المحلية في حاجة إلى توسيع الاختصاصات لتمكينها من القيام بأدوار فعّالة تسعى إلى المساهمة في وضع مسلسلات التنمية والسهر على تنفيذها والوقوف على بناء المؤسسات الإجتماعية مع القطاعات الخاصة والعمومية... والعمل على ... القطاع الخاص على الإستثمارات السياحية والإجتماعية والتجارية والفلاحية.

إن بلادنا تعمل جادة من أجل اتخاذ كافة الوسائل، وهكذا فإن الدولة عمدت إلى وضع ثلة من التشريعات وخلق العديد من المناطق ذات الطبيعة الإقتصادية والقيام بحملات... فإنه عمل يستحق منا التنويه مع أنه يجب أن لا ننسى أ المجالس الجماعية التسجيل . أن تلعب دورا أساسيا في جلب الإستثمار متى استطاعت أن توفر دروسا ملائمة لمنطقتها... في العيش والحياة عن طريق الإهتمام بالمناطق الخضراء ومحاربة التلوث وخلق النشاطات الموازية... ثقافيا إلى غير ذلك... كفيلة أن ترجح كفة بلادنا على كفة الدول المنافسة لنا وتحقيق الأهداف والغايات لابد من... العمل الجماعي وتطويره وفتح المجال أمامه لإتخاذ المبادرة للبحث عن موارد خارجة عن... وبعيدة عن القروض... التجهيز الجماعي وشروطه وقيوده وضيق مجاله... فائدته التي تفوق سعر فوائد الأبناك والمؤسسات المالية الخارجية والداخلية لبناء منطقتها وتهييئها وتأهيلها.

وكل ما... الإعتماد على النص في التمويل والتسيير وكل ما يمكنها من تفعيل دورها التنموي. وفي نفس الإطار وتماشيا مع هذه الآفاق نشير إلى العراقيل التي تواجه العمل الجماعي من تعقيدات وصعوبات تطرحها مسطرة المصادقة وما تتطلبه من إجراءات إدارية ومراقبة مسبقة يمكن تجاوزها لأن العامل الزمني الفعال أساسيا أمام المواطنين والمستثمرين...

حضرات السادة،

إن أملي معقود على مناظرة 19 أكتوبر المقبلة أن توصل العمل الجماعي إلى مستوى المرحلة المتميزة والتي يعرفها المغرب في تاريخه السياسي وجعله أداة في خدمة المواطن وآلة لمساعدته ونواة لدفع معاناته كوسيلة لتنمية اقتصاده.

والحديث هنا... القوانين التنظيمية لمختلف العمالات التي جعلها مكتفية بطابع البروتوكولي أصبح متجاوزا، إننا في التجمع الوطني للأحرار نرى وجوب التجربة مع هذه المجالس وتحديد إختصاصاتها لتحمل مسؤوليات بجانب الجماعات المحلية ومجالس الجهات هذه الجهات التي أرسى دعائمها ظهير 1976 بناء عن رغبة ملكية سامية للعمل على محو الفوارق بين الأقاليم والجهات وإعطائها التشريع المغربي اختصاصات لجمع مخصصات التنمية والتعمير وإعداد التراب الجهوي.

ونلاحظ أن هذه الجهات تمر بمرحلة انتقالية هذه المرحلة التي نتمنى أن لاتطول خاصة أنها صادقت على ميزانيتها وجاءت بأرقام جد متواضعة.

فإن هذه الجهات لم تتمكن من القيام بالدور الموكول لها والمسؤولية الموكولة لها في غياب موارد هامة ... فارغة من أي مدلول واقعي كما أنها في حاجة إلى تشريعات جديدة وتحفيزيا تقوم مفعولها تدفعها إلى الإبتكار والمبادرة في ندوات تعزز أدوارها وتوفر لها بنك من المعلومات مما يفتح أمامها مستقبلا من العطاء...

وهكذا ... قطاع الأمن وقطاع الوقاية المدنية وكثمن ما جاء على لسان السيد وزير الدولة في الداخلية... أننا نعتز بخدمات قطاع الأمن الذي يعيش تحت قلة الإمكانيات لهاجس الأمن والطمأنينة لساكنة البلاد الذي يعمل الأمن على تحقيقه.

ونخص كذلك ميزانية الوقاية المدنية، هذه الفئة المكافحة التي تغامر بأرواحنا من أجل انقاذ المواطنين ويجب أن نعمل على تحسين وضعيتها الإجتماعية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أيها السادة،

إن منطقة الشمال بصفة عامة ومنطقة طنجة بصفة خاصة عانت منذ سنين التهميش وعدم العناية الشيء الذي أدى بها إلى الحالة التي توجد عليها الغير المحسودة.

إن طنجة تعد بوابة المغرب والنقطة الأقرب إلى العالم المتحضر والمتقدم إنها تبعد ب 14 كلم على شواطئ أوروبا المتحدة.

ومن المعلوم ومن المؤكد أن الإنسان لا يرضى...

* السيد رئيس المجلس :

انتهت المدة، أرجوك، عندكم متدخلان 10دقائق 10 دقائق. السيد المستشار يتصرف تفضلوا.

* السيد المستشار :

إني أتكلم على طنجة إنها قضية أصبحت الآن وطنية اسمحوا لي بأن يكون باب المغرب في حالة التدني وفي حالة الإهمال... البيئة والأحياء المهمشة والطرقات والإنارة... طغت على الفضاء ... وهددت كيان الحاضرة. طنجة مدينة الإبداع ... والجهاد، طنجة مدينة الفنانين والشعراء والأدباء، طنجة مدينة العلماء والفقهاء والقضاة، طنجة عاصمة الديبلوماسية في أوائل القرن.

تستغيث اليوم بجميع الطاقات الحية الوطنية لإنقاذها إن الأمل في حكومة التغيير وما جاء على لسان السيد الوزير الأول وعلى لسان عدد من الوزراء... في الشروع في تنفيذ المخططات التي وضعت للأقاليم الشمالية، إننا ونحن نصادق على مشروع القانون المالي لسنة 99/98 يؤكد أنه بالإضافة إلى التضامن الحكومي الذي يبنى عليه تعاملنا تحت قبة هذا المجلس أرى أيضا أن أنبه إلى بعض الهفوات أو الثغرات التي نعاني منها يوميا ونحن نمارس مهامنا سواء على الصعيد الوطني أو الجهوي ونهدف من وراء كل هذا إلى تعزيز وتقوية الخطوات الجبارة والهامة التي قطعتها، بالنسبة للعمل الجماعي وبالنسبة للتشريعات الجماعية والمحافظة على هذه المكتسبات.

* السيد رئيس المجلس :

الكلمة للمستشار السيد مصطفى زيدا من التجمع الوطني للأحرار كذلك لا ما يمكنش نقصو ونزيدو ونقلصو السيد المستشار رجائي مرة أخرى الإلتزام بالحصة المخصصة تفضلوا.

* السيد المستشار مصطفى زيدا :

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد وزير الدولة والداخلية،

إخواني المستشارين،

يشرفني باسم فريق التجمع الوطني للأحرار أن أتدخل في إطار مناقشة ميزانية وزارة الداخلية برسم السنة المالية 1999/1998، لأبدي جملة من الملاحظات والإقتراحات راجين أخذها بعين الإعتبار أثناء تطبيق ماهو مقرر من برامج ومخططات، تثبيتا لدعائم الحوار والتشاور القائمان بين الحكومة ومجلس المستشارين وتعزيزا لدولة الحق والقانون.

إن مناسبة مناقشة ميزانية وزارة الداخلية هذه السنة تأتي في إطار مناخ سياسي يتمثل في تدشين المغرب لمرحلة جديدة من تاريخه السياسي وتنصيب حكومة التناوب والتغيير وفق إرادة سامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني أدام الله عزه ونصره.

كما أن هذه الميزانية تأتي في ظل تصريح حكومي جديد وضع الخطوط العريضة لإصلاح شمولي يتوخى وضع المغرب على سكة الإقلاع الإقتصادي والإجتماعي، ومواجهة مختلف التحديات.

وإذا كان القانون المالي لهذه السنة قد أعطى عناية خاصة لبعض القطاعات الإجتماعية تخفيفا من حدة إعادة الهيكلة المالية وما كانت تفرضه من إجراءات لابد منها، والأخذ بعين الإعتبار التوازنات الماكرواقتصادية، فإن ميزانية وزارة الداخلية رغم ثقل المسؤولية، ولا تستجيب لما تتطلبه من إمكانيات تعزز دورها وتمكنها من القيام بواجبها في أحسن الظروف والأحوال.

إلا أن الطابع الإنتقالي لهذه الميزانية، يجعلنا نطمئن نسبيا رغم ماسبق ذكره، آملين أن يتم تدارك هذا الأمر أثناء وضع الميزانية المقبلة.

السيد الرئيس،

نثمن وبصفة خاصة مجهودات، بل تضحيات قوات الأمن الوطني، وأفراد القوات المساعدة، والوقاية المدنية الذين يسهرون ليل نهار على استقرار وطمأنينة هذا البلد الأمين، ومواجهة كل الآفات والصعوبات ليستمر هذا الوطن شامخا، قويا بقيادة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني أعز الله أمره.

وقد سبق لي أن تطرقت أثناء مناقشة هذه الميزانية في اللجنة المختصة إلى ضرورة الإعتناء بهذه الفئة المجاهدة، واقترحت آنذاك إعطاءها المزيد من التحفيزات خاصة العاملين منها بالبادية.

ودون الدخول في فلسفة مفهومي الأمن العمومي وتقريب الإدارة من المواطنين أذكر فقط بأهم الأدوار الإجتماعية والإنسانية التي تؤديه عناصر الأمن الوطني في مقاومة الجريمة والحد منها ومساعدة السلطات في القيام بمهام العدالة، وعناصر رجال المطافئ في الحفاظ على كينونة الإنسان ودرء المخاطر عنه وإنقاذه عند النكبات. وكذا الدور الهام الذي يضطلع به رجال السلطة من خدمات تهدف إسعاد المواطنين وحماية حقوقهم.

ومن الطبيعي والمنطقي أن توفر الدولة لهذا القطاع ما يستحقه بالنظر لجسامة مهامه، وإمداده بالوسائل المادية القمينة بذلك، ويمكن تقسيم هذه الوسائل إلى ثلاث أقسام رئيسية، أولها العنصر البشري، ثانيها العنصر العقاري، ثالثها عنصر الآليات والمعدات، وهذه العناصر الثلاث لكي تكون في مستوى تطلعات المواطن المغربي المطل على القرن الواحد والعشرين، وفي ظرفية العولمة الإقتصادية، وتسخير مسألة حقوق الإنسان في العلاقات الدولية بما فيها المبادلات التجارية والعلمية لابد من توفير غلاف مالي كفيل بإصلاح وتوسيع المجالات السالفة الذكر، وهو الأمر الذي لم تعكسه ميزانية وزارة الداخلية بشكل مريح، وإذا كان قسم التسيير فيها لا يستدعي إعادة نظرتهم تعويضات بعض الموظفين وأعوان السلطة عن خدماتهم الإضافية

والإستثنائية وتوفير اعتمادات مشجعة على السخرة، فإن قسم التجهيز لا يفي بما تتطلبه البنية التحتية لأجهزة الأمن ببلادنا خصوصا والسلطات الإدارية عموما، وما يقال عن مقرات ومخافر الشرطة والسلطات الإدارية ينطبق عن التجهيزات والمعدات ووسائل العمل.

إن إعداد برنامج خاص ببناء مقرات الشرطة والقيادات والمقاطعات الحضرية والباشويات وتجهيزها تتطلب إعداد برنامج مدروس علميا واقتصاديا من قبل الجهات المركزية المختصة يغطي كل تراب المملكة كفيل بتحسين البنيات التحتية للإدارة المحلية.

وفي ما يتعلق بالجماعات المحلية وتفعيل دور المجالس المنتخبة، فإننا نطالب في هذا الصدد بالرفع من ميزانيتها إلى الحد الذي تفي معه بدعم حاجيات الجماعات المعنية كالزيادة في حصتها من مداخيل الضريبة على القيمة المضافة وغيرها من الموارد الأولية.

السيد الرئيس،

لقد قطع المغرب أشواطا مهمة في مجال اللا مركزية واللاتمركز الإداريين، والتجمع الوطني للأحرار انطلاقا من مبادئه المتشبتة بهذه الفلسفة، إذ يقدر غنى التجربة الجماعية التي انطلقت فعليا منذ 1976، فإنه ينادي بتفعيل هذه التجربة، خصوصا ونحن على أبواب مناظرة سابعة بعد أسابيع قليلة، كما يؤكد على إعطاء دفعة قوية للاتمركز على المستوى القانوني والتنظيم المؤسسي والمالي، ذلك أنه لن يكتب للامركزية النجاح الذي ننتظره منها دون تدعيمها بممارسة لا تمركزية فاعلة وواسعة المدى.

وفي هذا الإطار لا بأس من طرح بعض الأفكار مساهمة منا في تفعيل دور الجماعات المحلية، وجعلها مؤسسات قادرة على إشباع حاجيات المواطنين. وأشير في هذا الصدد إلى العمليات المواكبة التي كانت تقوم بها الوزارة سواء عن طريق الإنعاش الوطني أو إنعاش الشغل، هذه العمليات كانت بالأساس تهدف إلى القيام بأوراش من شأنها المساهمة في نظافة المدن، والقيام بأعمال التطهير وصيانة الحدائق العامة، وفتح وصيانة المسالك ونقط الماء بالبادية، هذه العمليات التي تراجعت إن لم نقل ألغيت الأمر الذي أثر سلبا على نظافة مدننا ومراكزنا، كما أن هذه العملية كانت تساهم وبشكل فعال في التخفيف من البطالة، ومن تم فإننا نلتمس الرجوع إلى إحياء هذه الأوراش نظرا لأهميتها الإجتماعية والإقتصادية.

وعلى صعيد آخر فإذا كانت بعض الجماعات قد وصلت إلى تفعيل عملها بفضل الإمكانيات البشرية والمادية التي تتوفر عليها، فإن بعض الجماعات الأخرى سيما القروية منها مازالت تفتقر لأبسط التجهيزات، لذا ينبغي تأهيلها ودعمها حتى تقوم بواجبها في أحسن الظروف والأحوال، وهو عمل سيخلق بدون شك ذلك التوازن المالي المنشود بين الجماعات المحلية، وهو أمر لن يتأتى إلا عن طريق إعادة النظر في كيفية رصد الإعتمادات المقدمة من طرف الدولة.

وفي إطار تفعيل دور الجماعات المحلية والإرتقاء بها، وإدخال تعديلات عن ظهير 1976، أود أن أشير إلى أن قراءة أولية لمشروع لإصلاح التنظيم الجماعي الذي وزع علينا البارحة من طرف الوزارة يعكس بحق إلمامها بكل المشاكل التي تعترض السير العادي للجماعات والحلول المقترحة لتسريع وثيرة نموها وتقدمها.

السيد الرئيس،

إن تمسك المغرب بوحدته الترابية، والمراحل التي مر بها هذا المسلسل منذ 1975 تاريخ انطلاق المسيرة الخضراء المظفرة، وما أعقب ذلك من مناورات بعض الجهات المعادية لمطلبنا المعزز بالشرعية الدولية.

هذه المناورات التي لم تزد المغاربة إلا تمسكا بوحدتهم الترابية وبأقاليمهم الصحراوية المسترجعة، وفي هذا الإطار فإننا ننوه بالمجهودات الطيبة التي تقوم بها وزارة الداخلية في تهييء الإستفتاء الذي لن يكون إلا تأكيديا لمغربية الصحراء، ونود في هذا الإطار أن يعلم الجميع أن هذا الإستفتاء لن يتم إلا إذا تم تسجيل كل المواطنين الصحراويين وتمكينهم من التعبير عن حقهم في التصويت، ومحاربة كل أنواع الإقصاء الممنهج الذي تقوم به بعض الجهات، والتي أرعبها هذا الإستفتاء بعدما تأكدت أنه لن يكون إلا في صالح المغرب ولصالح الوطن.

السيد الرئيس،

إن العناية بالأقاليم الشمالية هي عناية واهتمام بمنطقة تعتبر وجه المغرب اتجاه أوربا، وهي عناية بخمس سكان المغرب، والتجمع الوطني للأحرار الذي يستمد أفكاره ومبادئه من أفكار ودرر صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده. يدعو الحكومة الموقرة إلى بذل مزيد من الجهود حتى تنعم أقاليمنا الشمالية بالتنمية المنشودة، ومدها بكل أسباب النماء والتقدم، حتى نجنب هذه الأقاليم المجاهدة من صفات ألصقت بها خطاء كالتهريب والمخدرات، وقوارب الموت، وما نتج عن نقص الإمكانيات من أمية وبطالة زادت الأمر وطبعت الحياة الإجتماعية بطابع اليأس في صفوف الشباب حدّ من آفاقهم وتطلعاتهم.

والمغرب الضاربة جدوره في أعماق التاريخ والمتشبث بهويته الحضارية المتميزة، مغرب المسيرة الخضراء، مغرب التحديات في مختلف المجالات، مغرب كسب الرهانات، لابد وأن يكسب تحدي الشمال ورهان تنمية هذه الأقاليم وفق برنامج حكومي وطني محكم، تشارك في وضعه وتنفيذه مختلف الفعاليات على غرار ما يسمى (مخطط مارشال).

وعلى الحكومة في هذا الإطار أن تفي بإلتزاماتها حتى تعطي الدليل للشركاء الأوربيين على نوايانا ونلزمهم بتنفيذ إلتزاماتهم نحونا.

ودور وزارة الداخلية مهم في بلورة كل هذه الأفكار وتنفيذ هذه المقترحات على غرار ما قامت به من تتبع لما تم إنجازه في أقاليمنا الجنوبية. خاصة وأن الإمكانيات المادية المساهمة في تنمية هذه الأقاليم، ولا ينقصها إلا إطارا استثماريا لتشغيلها وتوجيهها.

وفي الختام، فإن التجمع الوطني للأحرار سيصوت بالإيجاب لفائدة هذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار.

عن فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية الكلمة للمستشار السيد أحمد أخريف.

* المستشار السيد أحمد أخريف :

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

أختي إخواني المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر باسم فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 99/98.

وهذه في الحقيقة مناسبة لنا لعرض مواقفنا إزاء قطاع نعتبره حيويا واستراتيجيا وتأتي أهمية هذا القطاع لكونه يمس عن قرب مختلف جوانب الحياة اليومية للمواطنين بحكم اتساع مهامه وتشعب مجالات تدخله ذلك أن العديد من مصالح المواطنين ومشاغلهم تظل مرتبطة بمدى ارتباط هذا القطاع على الإستجابة والإرتقاء إلى مستوى اهتماماته وتطلعاته ومن هذا المنطلق يتبين أن :

أولا : ملاحظة تستدعي الإنتباه من خلال قراءة متأنية لأرقام ميزانية وزارة الداخلية ومقارنتها بالميزانيات السابقة هو الجمود الذي اعتراها الذي نأسف له رغم الأعباء الجسيمة التي تتحملها الوزارة سواء على مستوى الديمقراطية المحلية ودعم الجماعات أو على مستوى أمن واستقرار المواطنين أو اجراء الإستشارات والإنتخابات المحلية والتشريعية، وغيرها من المهام التي لها ارتباط وثيق بحياة السكان وانشغالاتهم التي أولها التصريح الحكومي أهمية وأولوية نتمنى أن نراها تتحقق في الواقع المعاش ولم تبق شعارات للإستهلاك السياسي الظرفي.

وفي هذا السياق نذكر بجهود الوزارة الوصية في مضمار اللامركزية التي قطعت أشواطا مهمة ببلادنا والتي تعززت بالجهة التي كرسها دستور المملكة، إلا أننا نأسف من كون الحكومة من خلال الميزانية المرصودة لهذه الوزارة لا يمكنها أن تستجيب لطموحات المغرب وتطلعات شعبه وإلى دور الجهة التي استكملت هياكلها وأصبحت مؤسسة قائمة الذات وتتطلب امكانات مادية وبشرية لتقوم بدورها إلى جانب الجماعات المحلية في التنمية والتوازن بين الأقاليم والجهات وفق فلسفتها وأدوارها التنموية المنوطة بها، وقد سبق لفريقنا البرلماني إلى جانب فرق المعارضة أن تقدم بتعديل على مشروع القانون المالي لتستفيد الجهة من نسبة 2% من الضريبة على الشركات و 2% من الضريبة على القيمة المضافة لتساهم في تنمية مداخيل الجهة التي تمكنها من القيام بمهامها التنموية، لكن مع كامل الأسف تم رفض هذا التعديل من طرف الحكومة وأغلبيتها، مستغربين في نفس الوقت من ادعاءاتهم بدعم اللامركزية والدمقراطية المحلية والجهوية، وهم يتقاعسون في إعطاء الإمكانات والوسائل المتوفرة لتفعيل آليات العمل التنموي اقليميا وجهويا.

ونتمنى صادقين أن تتدارك الحكومة هذا التقاعس في الميزانية المقبلة حتى تقوم الجهة بدورها في التنمية والإستثمار لترقى إلى ما أراده جلالة الملك نصره الله في أن تصبح الجهة أداة للإقلاع الإقتصادي والإجتماعي يحقق للمغرب نموا متكاملا ومتوازنا لمواجهة التحديات وربح الرهانات المعلقة على هذه المؤسسة الدستورية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون

لايمكننا الحديث عن ميزانية وزارة الداخلية والسياستها المرتبطة بقضايا السكان، دون الحديث عن دور الجماعات كأساس للديمقراطية المحلية واللامركزية، وتقريب الإدارة من المواطنين، منذ دخول المغرب

تجربة العمل الجماعي سنة 1976. ولا شك أن المناظرة المقبلة للجماعات المحلية ستكون إطارا للتشاور الدمقراطي للوقوف على بعض النواقص في الميثاق الجماعي وتحيينه بناء على التجارب التي مر بمراحلها العمل الجماعي وفق الأهداف المحددة التي ينشدها صاحب الجلالة وبشرت بها الحكومة الحالية في برنامجها خاصة وأن الرأي العام الوطني يعلق آمالا كبيرة على المناظرة المرتقبة التي ستصدر عنها لأن أشغالها ستبلور تصورا شاملا ومتكاملا حول نظام اللامركزية وعدم التركيز الإداري الذي يرمي إلى ضبط وتحديد الإختصاصات الواجب نقلها إلى مستويات إدارية محلية، لأن الهدف كما جاء في تصريح السيد وزير الداخلية هو جعل عدم التركيز الإداري دعامة أساسية للنظام اللامركزي الذي نطمح إليه جميعا.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن توزيع حصة الجماعات المحلية من مورد الضريبة على القيمة المضافة يجب أن يعاد فيها النظر بجد كما وعدنا السيد الوزير، حتى تستفيد الجماعات القروية بالبادية من هذا المورد وتستطيع تلبية حاجيات السكان لأن العالم القروي يفتقد إلى البنيات الأساسية وفي أمس الحاجة إلى المزيد من الدعم، إذا أردنا الحديث عن النهوض بالعالم القروي وإعطائه الأولوية في البرنامج الحكومي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

مادمنا بصدد الحديث عن ميزانية وزارة الداخلية تستحق منا أسرة الأمن الوطني والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية، وقفة شكر وتنويه على الجهود التي تبذلها هذه الأسرة من أجل استتباب الأمن واستقرار المواطنين وراحتهم رغم محدودية وسائل هذا المرفق الحيوي، في هذا الصدد نغتنم هذه الفرصة لنطالب الحكومة بإيلاء المزيد من العناية لأفراد هذه الأسرة والإهتمام بوضعيتهم المادية والمعنوية أسوة بأسرة رجال التعليم والصحة.

حضرات السادة.

تعتبر مؤسسة الحالة المدنية عنصرا أساسيا ومحددا في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والديمغرافية، حيث تمد رجال الإحصاء والتخطيط بمعلومات تمدهم بالمعطيات والمؤشرات اللازمة لوضع مختلف البرامج والمخططات المستقبلية، خاصة وأننا مقبلون على سياسة التخطيط، لذلك أصبحت الحاجة تدعو إلى تعميم الحالة المدنية على سكان المدن والبوادي واتخاذ التدابير اللازمة بعصرنتها واستعمالها في الجهاز المعلوماتي لاستغلال المعطيات التي توفرها كما حان الوقت لتعميم بطاقة التعريف الوطنية على كل من بلغ السن القانوني، نظرا لأهميتها في اللوائح الإنتخابية وإجراء العمليات الإستشارية عند الإستفتاء وفي الإنتخابات بصفة عامة.

وقبل ختام هذه المداخلة يقف أمامنا موضوع قضية وحدتنا الترابية كمحور أساسي ضمن المحاور الكبرى التي تدخل في اهتمامات وزارة الداخلية، انطلاقا من مسؤوليتها السياسية والإدارية منذ استرجاع الصحراء المغربية إلى الوطن الأم بفضل المسيرة الخضراء المظفرة.

وانطلاقا من قناعتنا الراسخة وإيماننا الثابت بمغربية الصحراء، تلك القناعة التي توجد لدى الشعب المغربي قاطبة، وتبلور الإجماع الوطني وراء صاحب الجلالة نصره الله تجعلنا في الحركة الديمقراطية الإجتماعية نؤكد بالمناسبة أن الستفتاء التأكيدي المزمع اجراؤه وفق المخطط الأممي يجب أن يشارك فيه كل أبناء الأقاليم الجنوبية وإذا ما حرم فرد واحد من أبناء الصحراء من حق المشاركة في الإستفتاء فلن نقبل به، لأننا أصحاب حق تاريخي مشروع، ونعلم بمناورات خصوم وحدتنا الترابية والعراقيل التي يحيكونها لتأخير عملية تحديد الهوية لربح الوقت، وأي وقت يفكرون فيه لأننا في صحرائنا وفوق أرضنا سنبقى فيها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين.

وفي ختام هذه المداخلة نسجل أننا في فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية انطلاقا من موقعنا في المعارضة الوطنية البناءة، واقتناعا منا بأن الميزانية المرصودة لهذه الوزارة لا ترقى إلى الأعباء السياسية والإدارية التي تقوم بها فإننا سنصوت عليها بالرفض.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار وشكرا له على إلتزامه بالوقت المحدد يعني بالضبط عشر دقائق مازادش ولو ثانية عن الفريق الديمقراطي والعمل الكلمة للمستشار السيد عادل المعطي.

* المستشار السيد عادل المعطي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارون المحترمون،

أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي والعمل في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية وهي مناسبة لنا لعرض مواقفنا تجاه قطاع نعتبره حيويا ومهما ومدخلا أساسيا لكل عملية تنموية واقتصادية واجتماعية شاملة.

وتأتي أهمية هذا القطاع من حيث علاقته المباشرة بالمواطن وتداخل الأدوار التي يلعبها في الحياة الإقتصادية والإجتماعية ويلامس عن كثب مختلف أوجه أنشطة المواطن واتساع مهامه وتشعب مجالات تدخلاته. لذا فإن أي ميزانية رصدت لهذا القطاع تبقى في نظرنا غير كافية لتحقيق الأهداف والغايات في ظل جسامة المهام الملقاة على عاتقه.

وفي البداية يجب الإعتراف بأن بلادنا قطعت أشواطا مهمة في الميدان المؤسساتي ومراجعته الواسعة للهياكل الإدارية وتقريب الإدارة من المواطنين وبموازاة مع هذه القفزة النوعية كان من الضروري سياسة اعتماد الضروريات الأساسية قصد مواجهة متطلبات اللامركزية الجماعية وعدم التمركز، وتبقى هذا الإصلاح بإحداث النظام نظام الجهة كاختيار لتسيير الشؤون المحلية وتحقيق التنمية بمختلف مسؤوليتها.

وفي هذا الإطار كنا ننتظر من حكومة التناوب الى عناية متميزة لسياسة لا مركزية وذلك بتعزيز دور الجهة بعد أن أصبحت مؤسسة قائمة الذات من خلال تمكينها من الوسائل المادية والبشرية لتستنهض الطاقات المحلية وتقوم بدورها التنموي في إطار التوازن الكامل، اعتبارا للأهداف التي خلقت من أجلها الجهة كإطار ملائم يمثل ممثلي السكان من الحوار والتشاور لخدمة المصلحة العامة، إضافة إلى كونها آلية لترسيخ الديمقراطية على المستوى المحلى وقاعدة أساسية للتمثيل الوطني في مجلس المستشارين، وإذا كان القانون المتعلق بتنظيم الجهات قد حدد الموارد المالية للجهة فإنه لحد الآن بقيت الجهة مشلولة ولم تنطلق بعد في ممارسة وظائفها التنموية.

وإيمانا منا بالدور المحوري الذي ستقوم به الجهة لإنعاش الإقتصاد الوطني تقدمت فرقنا في المعارضة الممثلة في مجلس النواب بتعديل يرمي إلى خصم نسبة 2% من الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل قصد تدعيم موارد الجهة لكن حكومة التناوب إرتأت حسب توجهاتها الوقوف ضد طموحات الغيورين على تحقيق تنمية الجهة خصوصا وأنها أداة من أدوات تخفيف العبئ على الميزانية العامة للدولة بالنسبة لاستئصال ظاهرة البطالة وتوفير فرص الشغل.

السيد الرئيس.

إن الهدف من نهج سياسة اللامركزية هو إتاحة الفرصة للسكان المحليين من خلال تمثيلهم للتعبير عن مواقفهم وأفكارهم من أجل تحقيق منجزات هامة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية انطلاقا من ملامستهم من معرفتهم الدقيقة بخصوصيات ومميزات مجالاتهم ومؤهلاتهم الذاتية، إلا أن هذا التوجه كانت نتائجه إيجابية بالنسبة للجماعات المتوفرة على الإمكانيات المادية الهائلة في حين تم تهميشش الجماعات القروية الضعيفة والحد من قدرتها على معايشة التحولات الإقليمية والوطنية في أفق مساهمتها في إنعاش الإقتصاد الوطني بصفة عامة، وما يكشف هذا الوضع هو حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة والتي تعتبر من الموارد الأساسية لها موزعة بطريقة غير مقبولة ومن نتائج هذا التوزيع أن التوازن التنموي بين الجماعات مما يستدعي ضرورة الإسراع بإعادة النظر بمنظور معقلن ضمن المعايير والمقاييس التي على أساسها يحدد حصص الجماعات القروية من الضريبة على القيمة المضافة، حيث أن هذه الأخيرة تساهم بنظامها الحالي في إغناء الجماعات ذات الإمكانيات وإفقار تلك الضعيفة المؤهلات، يحدث هذا في الوقت الذي تفوت نسبة الجماعات المحلية في تمويل برامج الكهربة القروية إلى جانب السكان والمكتب الوطني للكهرباء.

وفي هذا الإطار سجلنا سواء من خلال مناقشتنا لمشروع القانون المالي أو من خلال الميزانية الفرعية لوزارة الطاقة أن هذا المكتب تم امتصاص موارده لفائدة الميزانية العامة وذلك على حساب كهربة العالم القروي.

السيد الرئيس.

إذا كانت الجماعات المحلية أداة أساسية تكرس اختيارات بلادنا بالنهج الديمقراطي وتقريب الإدارة من المواطنين كما سبقت الإشارة إلى ذلك فإن إعادة النظر في الظهير المنظم لها أصبح أمرا يفرض نفسه بإلحاح وذلك في إطار تفعيل وتحديث دور الجماعات من خلال تحسين المقتضيات المتعلقة بالحساب الإداري وإقالة الرئيس بما يسنح وتدبير عوامل الإستقرار والفعالية من أجل حسن الإنجاح وتطوير العمل المحلي ليساهم بدوره في التنمية الشمولية على أساس أن التنمية المحلية السريعة، الرهينة باعتماد اجراءات قانونية ومالية تستحضر المنطق إعادة التراب الوطني بصفة متوازنة.

وفي مجال تذليل العقبات أمام العمل الجماعي نطالب الحكومة أن تفكر وأن تجتهد في كل ما من شأنه أن يعيد الثقة للجماعات للتعاون مع صندوق التجهيز الجماعي باعتباره الممول الرئيسي لها حيث

المساهمة المفروضة عن الجماعات بموجب القانون المنظم لصندوق التجهيز الجماعي لإنجاز المشاريع التنموية والمقدرة ب 20% من شأنها أن تكرس الوضعية المزرية للجماعات القروية الذي تعاني أيضا من إشكالية سقف المديونية تجاه الصندوق الآنف الذكر الذي نرى لزاما إعادة النظر في مقتضياته انطلاقا من النقط التالية :

1 - عدم اعتماد سقف المديونية بالنسبة للمشاريع ذات المردودية الإقتصادية

2 - إعفاء الجماعات القروية الضعيفة من مساهمتهم ب 20% من تكلفة المشاريع التنموية المراد إنجازها.

3 - تخفيض سعر الفائدة بالنسبة لصندوق التجهيز الجماعي.

السيد الرئيس،

لقد شكلت المناظرة الوطنية للجماعات المحلية السابقة مناسبة هامة لدراسة وتشخيص المشاكل التي تعيق سير الجماعات المحلية وفي هذا الإطار لازلنا ننتظر انعقاد المناظرة الإستثنائية التي من خلالها سيتم إخراج توصيات المناظرات السابقة إلى حيز الوجود. كما ننتظر من خلالها تحديد العلاقات بين المجالس البلدية والمجموعة الحضرية ومجالس العمالات ووضع حد للتداخل في الإختصاصات وتحديد المسؤوليات.

وسعيا وراء تطوير الإنعاش الوطني في الإسهام في التنمية الجهوية، فإننا في الفريق الديمقراطي والعمل نعتقد أن الوقت قد حان لمراجعة تدبير الإعتمادات المخصصة للإنعاش بمنظور يجعلها تتجاوز الدور الحالي الذي تقوم به والذي يقتصر على البعد الإجتماعي ومنحه بعدا اقتصاديا تنمويا من خلال تعزيز وتركيز مجهودات حسب أولويات وحاجيات الجهات وخاصة في العالم القروي.

ومادمنا نتحدث عن العالم القروي فإن إعادة النظر في طرق تدبير أراضي الجموع تمثل رصيدا عقاريا ذات أهمية بالغة في تطوير المنتوج الفلاحي على المستوى الوطني. لذا وجب تدبير شؤون هذا القطاع من خلال تمليك هذه الأراضي لذوي الحقوق وإصلاح القوانين المنظمة لها حتى تتكيف مع التطورات الإقتصادية والإجتماعية التي تعرفها بلادنا.

أما في ما يتعلق برجال الأمن والقوات المساعدة ونظرا للأدوار الطلائعية التي يقومون بها للحفاظ على الاستقرار والأمن العام للبلاد فإنهم يستحقون كل تقدير وتكريم اعترافا لهم بالخدمات الجليلة التي اسدوها خدمة للصالح العام. فإننا نطالب حكومة التناوب بإعادة النظر في أحوالهم الإجتماعية والمالية والرفع من قيمة التعويضات التي يتقاضونها لتجنبهم إغراءات وممارسات غير المشروعة وتحسيسهم بالمهمة المنوطة بهم.

لقد أدت الكوارث الطبيعية أن الدور الذي تطلع به المفتشية العامة للوقاية المدنية هو أكبر من مخصصات الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية من خلال المديرية المشرفة على هذا القطاع وذلك من حيث ضعف التجهيزات الحديثة التي تمكن رجال الوقاية المدنية من القيام بمهامها على أحسن وجه.

وفي هذا الإطار ومن موقع المسؤولية الوطنية نحث الحكومة على إعفاء المعدات المرتبطة بهذا القطاع من رسوم الضريبة على القيمة المضافة من أجل إسهامها في تجهيز وتحديث وسائل هذا القطاع وتمكين من كافة الأدوات الوقائية، هذا دون اغفال الحاجة الماسة بسياسة اقتصادية واجتماعية تأخذ بعين الإعتبار الرفع من رواتب أجور رجال المطافئ وتحسين وضعيتهم الإجتماعية وإمدادهم بالوسائل العصرية التي تمكنهم بالقيام بواجبهم اتجاه الأخطار والكوارث الطبيعية التي تتعرض لها البلاد، وإن الحرائق المتتالية التي عاشتها مناطق الشمال والتي تطلبت الإستنجاد بالدول المجاورة لإخماد الحرائق والحد من استفحالها إلا دليل واضح عن امكانيتها في هذا المجال.

السيد الرئيس،

إلا أننا وأمام ضعف الإعتمادات المخصصة لهذه الوزارة التي لا تتجاوب مع حجم تدخلات هذا القطاع في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والتنموية بصفة عامة فإننا سنصوت ضد هذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار الذي وفر للمجلس دقائق ثمينة 3 دقائق و5 ثواني الكلمة باسم فريق الإتحاد الدستوري للمستشار السيد الحبيب الزويكي.

* المستشار السيد الحبيب الزويكي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدتان المستشارتان المحترمتان،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الإتحاد الدستوري لنساهم في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، وهي فرصة ستمكننا من عرض موقف وتصورات فريقنا إزاء الإستراتيجية التي تتبناها الوزارة في إدارة وتسيير المرافق الوصية عليها والتي تكتسي أهمية بالغة

لكونها تمس عن قرب مختلف جوانب الحياة اليومية للمواطنين الذي يعتبرونها أم الوزارات، لكون مصالحهم المدنية والإجتماعية والإقتصادية مرتبطة أشد الإرتباط بمصالح هذه الوزارة، وهذا يؤكد أن هذا القطاع يضطلع بمهام جسيمة تتطلب إمكانيات مادية وبشرية يتضح بكل موضوعية أن الميزانية المرصودة برسم السنة المالية 99/98 غير قادرة على استيعابها.

ومن باب الإنصاف تذكير الرأي العام والفعاليات السياسية بالمجهودات و الأدوار التي بذلتها وزارة الداخلية على الصعيد السياسي والإجتماعي والتنموي بسهرها على رعاية :

أولا : مسلسل التوافق السياسي بين الأحزاب الوطنية وتوقيع ميثاق الشرف تمهيدا للدخول في مسلسل إقرار المؤسسات الدستورية العصرية بالشكل الديمقراطي الذي أراده لها جلالة الملك نصره الله.

ثانيا : إدارة وزارة الداخلية لمسلسل الحوار الإجتماعي الذي أسفر على توقيع ميثاق الحوار الإجتماعي ما بين أرباب العمل والنقابات والحكومة.

وثالثا : الإنخراط التام لمصالح وزارة الداخلية بدون إستثناء في رهان التنمية الذي تشهدها ربوع المملكة إما من خلال مصالحها المركزية والسلطات الإقليمية والمجالس المحلية المنتخبة.

إلا أننا كنا ننتظر من حكومة التناوب إيلاء العناية الكاملة لسياسة اللامركزية بتعزيز دور الجهات بعد أن استكملت هياكلها وأصبحت مؤسسات محلية قائمة الذات، وذلك من خلال رصد وسائل مادية وبشرية لتتمكن هذه المؤسسات الدستورية المحدثة في القيام بأدوارها التنموية في إطار من التوازن والتكامل.

ووعيا بأهمية تمكين الجهات من الوسائل المادية، فقد تقدم فريقنا بمعية فرق المعارضة بتعديل على مشروع قانون يقضي باستفادة الجهة من نسبة 2% من الضريبة على القيمة المضافة لفائدة تنمية مداخيل الجهات، وللأسف لم يحضى اقتراحنا بقبول الحكومة وأغلبيتها، الأمر الذي يجعلنا نشك كثيرا في صدق نوايا الحكومة بخصوص دعم سياسة اللامركزية كما ورد في التصريح الحكومي.

ونعتقد أن الجهة بإمكانها أن تصبح ورشا للتعبئة واستثمار للطاقات المحلية وجالا خصبا للتنمية متى توفرت الشروط الملائمة لانطلاقتها، ولذلك فإن الحكومة مطالبة ببلورة هذا المنظور، حتى ترقى جميعا ما أراده جلالة الملك من أن تصبح الجهة أداة للإقلاع الإقتصادي، وتساهم [illegible] خلق التنمية المندمجة لكافة ربوع المملكة.

وإذا كانت الجماعات المحلية تكرس اختيار بلادنا للنهج الديمقراطي وتقريب الإدارة من المواطنين، فإن إعادة النظر في الظهير المنظم لها لسنة 1976 أصبح أمرا ضروريا في اتجاه تفعيل وتحديث عمل الجماعات المحلية واختصاصاتها وانعاش مواردها بالرفع من الاعتمادات المستخلصة لفائدة الجماعات إما عن طريق الضرائب أو القروض أو الاستثمار، وفي هذا الإطار ينبغي أن تنكب الوزارة على تكوين أطر متخصصة في ميدان الجبايات المحلية حتى نتمكن من استخلاص المستحقات الضريبية لهذه الجماعات.

لذلك نرى من الضروري بلورة التوصيات التي أسفرت عنها المناظرات السابقة التي تصب في هذا الاتجاه.

وبخصوص قطاع الحالة المدنية، ونظراً لأهميته في تنظيم الحياة الاجتماعية للمواطنين، فإننا نثمن المجهودات الرامية إلى تعميم الحالة المدنية مع ضرورة تكوين السماهريذا القطاع وتحديث أساليب عملهم عن طريق إدخال نظام المعلوميات في الحالة المدنية مع تبسيط المساطر المتبعة في هذا الإطار وصولا إلى تحقيقأهداف المتوخاه منه.

السيد الرئيس،

سعيا وراء تطوير الفلسفة التي يقوم عليها الإنعاش الوطني في الإسهام في التنمية الجهوي، فإننا نعتقد أنه حان الوقت لمراجعة تدبير الاعتمادات المخصصة للإنعاش الوطني بشكل يجعله يتجاوز الدور الحالي الذي يقتصر على البعد الاجتماعي في اتجاه منحه بعدا اقتصاديا تنمويا، بالعمل على تركيز مجهودات حسب أولويات وحاجيات الجهات.

إن الحديثإنعاش الوطني ودوره في العملية التنموية وإسهامه بقسط وافر في خدمة حاجيات العالم القروي يجعلنا نؤكد على ضرورة إعطاء الأولوية للتنمية القروية في مجال الكهربة القروية في إطار مواصلة المجهودات التي بذلتها الحكومة السابقة في هذا الشأن.

وذلك تنفيذا للتوجهيات الملكية السامية الرامية إلى تكريم هذا المجال بتجهيزه وتدعيم بنيته التحتية. ودائما في سياق الحديث عن العالم القروي، فإن إعادة النظر في طرق تدبير أراضي الجموع أصبح أمرا ضروريا حتى تساهم الاستثمارات المرتبطة بها في انعاشه وتنميته، لذا يجب ترجمة توصيات المناظرات السابقة في هذا الموضوع إلى حيز الممارسة والتطبيق.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

لقد أدت المجهودات المبذولة من طرف الوزارة على مستوى ضمان أمن المواطنين والسهر على راحتهم والتي جعلت بلادنا تنعم بجو الاستقرار والطمأنينة، إلا أننا مع ذلك نتوخى المزيد من العمل في نفس هذا التوجه. وبنفس الحزم والجدية التي تطبع سير عمل أجهزة الأمن والسلطات العمومية، غير أن ما جاءت به الميزانية لا يستجيب لحاجيات هذا القطاع كي يتمكن من الانتشار وتغطية كافة الدوائر في بلادنا كما لا تمكنه من الوسائل الضرورية لتحديث عمله في مجال الاتصال.

ويبقى في نظرنا إحداث مجموعة من الخدمات الاجتماعية والثقافية كحوافز مادية ومعنوية لفائدة أسر وأبناء هؤلاء المجندين بصفة مستمرة أجل خدمة الوطن والمواطنين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

لقد أبانت الكوارث الطبيعية التي تعرفها بلادنا عن الدور الهام الذي تضطلع به المفتشية العامة للوقاية المدنية ونحن إذ نشيد بتضحية رجالاتها، نسجل أن هذا القطاع لا زال يعاني من عوائق مادية تحول دون حصوله على كل التجهيزات الحديثة التي تمكنه من القيام بمهامه على أحسن ما يرام ونعتقد أن الإجراء القاضي برصد حساب خاص يمول من التعويضات عن الخدمات التي تؤديها هذه المديرية، وكذا إعفاء المعدات المرتبطة به من رسوم الضريبة عن القيمة المضافة، إجراءات من شأنها الإسهام في تجهيز هذا القطاع وتحديث وسائله. وهي مناسبة لنا لنؤكد على ضرورة تحسين الأحوال المادية والاجتماعية لرجال الوقاية المدنية.

السيد الرئيس،

نعتبر أن الوحدة الترابية التزاما مقدسا قداسة الثوابت التي انبنت عليها مملكتنا، كما نعتبر حدث المسيرة الخضراء وتواجدنا بأراضينا الصحراوية (الوطنية) وتصحيحا للتاريخ الذي سعى خصوم وحدتنا الترابية إلى محاولة طمسه بشتى الوسائل، لكن حكمة جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، ضامن وحدتنا الترابية وعمق وطنية المغاربة وتجندهم الدائم للدود عنها تمكنا من استرجاع أقاليمنا الصحراوية الغالية واندمجت بشكل تلقائي في مسلسل التنمية التي تشهدها كافة ربوع المملكة ولن يكون بإمكان أي كان المس بسيادتنا عليها، وما التزم جلالة الملك بإجراء الاستفتاء التأكيدي بأقاليمنا الصحراوية إلا تأكيدا للرأي العام الدولي أن المغاربة عازمون كل العزم على حماية وحدتهم الترابية بالطرق السلمية والديبلوماسية إلى حين طي هذا الملف نهائيا والذي نعتبره كذلك مسبقا.

السيد الرئيس،

إنه لا يسعنا إلا أن نثمن التطور الحاصل في مجال الحريات العامة في بلادنا والذي تترجمه الإرادة الملكية السامية في الارتقاء بمفهوم المواطنة وتبويئها المكانة اللائقة بها بين الأمم، حيث لم نعد نصنف ضمن بلدان العالم الثالث في هذا المجال بفضل إرسائنا الفعلي لدولة الحق والقانون في ظل الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله.

ونظرا لكون الميزانية المرصودة لهذا القطاع لا ترقى إلى مستوى طموحات هذه الوزارة فإننا نصوت بلا.

* السيد رئيس المجلس :

شكراً للسيد المستشار يعني التدخل كان في الحصة المخصصة بالنسبة لفريق الحركة الشعبية التدخل الأول يتولاه المستشار السيد ادريس مرون، أصحح الكلمة للسيد ادريس مرون.

* المستشار السيد ادريس مرون :

شكراً.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يطيب لي أن أساهم باسم فريقي فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية في إثراء المناقشة التي يقوم بها مجلسنا الموقر بخصوص ميزانية وزارة الداخلية وذلك في إطار القانون المالي برسم 1998-1999.

أيها السادة المحترمين،

إن جلالة الملك حفظه الله يعمل على أن يحتل المغرب المكانة المتقدمة من بين شعوب العالم ويمدد بجواز الإنفتاح والتفتح على الحضارات المتعددة لهذه الشعوب وأعني بذلك الديمقراطية الحقة التي أصبحت معياراً تقاس به دوليا مدى إمكانية التعامل مع الدول فيما بينها بل وحتى للإعانات الدولية والقروض أصبحت تستوجب ملامسة الديمقراطية من الدول الراغبة في ذلك.

من هذا المنطلق تكريسا لرغبة جلالة الملك في تعميق الممارسة الفعلية للديمقراطية داخليا وعلى المستوى الدولي صادق الشعب المغربي بالإجماع على دستور المملكة بتاريخ 13 شتنبر 1996 الذي أبرز في تصديره تشبث بلادنا بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا مع تأكيد عزمها على مواصلة العمل للحفاظ على السلم والأمن في العالم.

وعلى المستوى الداخلي أكد الدستور على التعددية الحزبية والنقابية وأعطى بالخصوص للجماعات المحلية والغرف المهنية دور المساهمة في تنظيم المواطنين وتمثيلهم وضمن لهم حرية التجول وحرية الاستقرار وأكد على الاستقرار في جميع أنحاء المملكة وحرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكاله وحرية الاجتماع وحرية تأسيس الجمعيات وحرية الانخراط فيها حسب اختيارهم.

وأخيرا توج سيدنا المنصور بالله مسيرتنا الديمقراطية ببرلمان بمجلسين : مجلس النواب ومجلس المستشارين متيحا بذلك الفرصة لمكونات شعبه من ممارسة العمل التشريعي وهو متمتع بشمولية الرؤيا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

إن هذه المكتسبات التي يرعاها ويحميها جلالته تستوجب على الحكومة إعطاءها الأولوية القصوى لاعتبارها المنطلق الرئيسي لكل تنمية في مختلف المجالات، إن أمن البلاد والعباد هي من أولويات وجهد الدولة وإن بلادنا والحمد لله تنعم في هذا الأمن والطمأنينة.

وتعتبر وزارة الداخلية الأجهزة الساهرة على الأمن فإليها يعود دور حماية المواطنين وضمان أمنهم وطمأنينتهم وسلامة أملاكهم وإليها يعود دور تعهد ومساعدة تأطير الجماعات المحلية للتمكن من دورها الاجتماعي والاقتصادي وإليها يعود التنسيق للحد من الجريمة وعليها أن تسهر على حفظ حقوق الإنسان وتمكين المغرب من إظهار صورته الحقيقية في هذا المجال.

إننا نعتبر أيها الإخوان المستشارين مصالح وزارة الداخلية ليس وزارة عادية وإنما نعتبرها القلب النابض للإدارة المغربية برمتها ورأينا أن يكون القلب قويا مع علمنا أن قلب الوطن لا تقف دقاته أبداً.

السيد الرئيس،

إن فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية يقول لا لتقزيم ميزانية وزارة الداخلية ويؤكد على أن هذا القطاع يحظى بأولوية الأولويات لا أن تبقى ميزانية في الغلاف المالي للسنة الفارطة ويعني هذا تقليصها تقليصا كبيراً إذا ما اعتبرنا نسبة التضخم والزيادة في السكان وتطور المجتمع وتعقد مشاكله وتدهور الحالة الاجتماعية اتجة عن تفشي البطالة والفقر.

إن المشاريع المختلفة التي انطلقت سابقا فيها الوزارة وفرح لها المواطنون والتي لا ينبغي أن تتوقف بأي حال من الأحوال تتطلب امكانات مادية وبشرية هامة لم تمكنها منها الحكومة وعليها أن تستدرك أمرها من أجل ذلك ويهم الأمر بالأساس الأمن.

ففي ميدان الأمن نلمس نقصا كبيرا متزايدا من حيث عدد أفراده ووسائل عمله وظروف القيام بها قياسا لما تعرفه المدن المغربية من توسع ونتاجا لخلق عدد هائل من الجماعات المحلية خصوصا تلك المتواجدة في ضواحي المدن الكبيرة والتي كانت سابقا تابعة للجماعات القروية والتي أصبحت بعد التقسيم الجماعي لـ 92 حضرية وكانت بالطبع تابعة للدرك الملكي.

لقد بدأت الوزارة في إحداث مجموعة من المقاطعات للأمن خشي أن تتوقف العملية من جراء قلة الإعتمادات..تقريب الإدارة من المواطنين.

إن التقسيم الجماعي هو أمر هام جدا على أصعدة متنوعة لا يسمح الوقت بالتطرق إليها، إلا أنه يفرض على التقسيم الإداري أن يسايره وهذا أمر انطلقت فيه العملية منذ سنة 92 إلا أنه لم يكتمل بعد ويتطلب إنجازه وتتميمه مزيدا من الإمكانات المادية ومن دون ذلك تكون الحكومة قد عملت على بتر أحد الساعدين الضروريين لقيام التوازن المنشود في السلطة على المستوى المحلي، وسيتطرق زميل لي في الفريق بالتفصيل إلى الجماعات المحلية، إن مشكلة قلة الإمكانات للتدخل عند رجال القوات المساعدة ورجال المطافئ يعتبر ضعيفا جدا وفي كل الحالات الخطيرة كما حدث حدث يستوجب الإستغاثة بمدن مجاورة هذا ليس حلا يمكن البقاء عليه والقبول به.

الإنعاش الوطني، نعتبر الإنعاش الوطني أحد الوسائل الفعالة في إنجاز عدد مهم من التجهيزات البسيطة بالمدن والقرى وخصوصا نظافة المدن ويمكن من تشغيل ليس فقط فئة معينة كما كان في السابق بل حتى حاملي الشهادات أصبحوا يقبلون على مثل هذه الأوراش حاليا، ولكن رغم أهمية هذا القطاع على جميع المستويات فإن ميزانيته لا تساير المرحلة الإجتماعية الحالية والتي تتطلب أكثر من أي وقت مضى إحداث أكبر عدد من مناصب الشغل.

ولا تفوتني أن أذكر السيد وزير الدولة المحترم بأن موظفي وزارته يعتبرون أقل حظاً وعناية ماديا من زملائهم بالقطاعات الأخرى ولهذا نطلب منه النظر في أمر هؤلاء الجنود العاملين وراءه في صمت وصبر واستماتة وإخلاص من أجل إنصافهم ولو أن الميزانية المعتمدة للوزراء لن تسهل له المأمورية في هذا الأمر كما أنها لم تسهلها بالنسبة لجميع القطاعات الحيوية التابعة لوزارة الداخلية الشيء الذي دفع فريقي لعدم الرضى وعدم الإرتياح لهذه الميزانية وسيسجل موقفه منها بعدم التصويت لصالحها.

والسلام عليكم.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة دائما بالنسبة لفريق الحركة الشعبية للمستشار السيد المبارك السباعي

* المستشار السيد امبارك السباعي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

باسم فريق الحركة الشعبية يشرفني أن أسجل أن سياسة اللامركزية الذي أسسها صاحب الجلالة نصره الله بحكمته وبعد نظره قد مكنت فعلا من توسيع رقعة الممارسة التمثيلية وترسيخ قواعد الديمقراطية المحلية ومكنت من تقريب الخدمات من المواطنين وخلق فرص عديدة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية على مستوى الفضاءات المحلية.

ورغم ذلك فإننا نرى أن ممارسة الجماعات الجماعية خلال العشرين سنة الأخيرة أبانت على العديد من أماكن الضعف أبرزتها المناظرة الوطنية حول الجماعات المحلية التي مكنت من الوصول على حصيلة النشاط الجماعي من كل جوانبه مما يسوجب تحديد الآليات والعناصر الضرورية لإصلاح المحيط القانوني لهذه الجماعات خاصة في ما يتعلق بإشكالية عدم استقرار المجالس الجماعية وتحصيل الجبايات المحلية وإعادة النظر في العلاقات بين السلطة الوصية والجماعات.

وعموما ينبغي إعادة النظر فيه وتكييف القانون الجماعي مع واقع المغرب الجديد، ومما تفرضه حاجيات السكان من خدمات اجتماعية ومستلزمات التنمية المحلية وفي هذا السياق فإن حصيلة الممارسات الجماعية توجب علينا تقديم الملاحظات والاقتراحات التالية :

1 - بخصوص الموارد البشرية للجماعات المحلية فإننا نعتبر أن تنميتها تقتضي التركيز أساساً على مراعاة الحاجيات الحقيقية لهذه الجماعات وملاءمتها مع قدرتها المالية ونعتبر أيضا أن تطوير قطاع التكوين المهني والتكوين الأساسي والتكوين المستمر يبقى من المطالب الملحة التي على الوزارة أن تسعى لتحقيقها اعتبارا للدور الهام الذي تمثله في تحديث معلومات الموظفين وتنمية مهاراتهم المهنية.

2 - على مستوى التخطيط والتجهيز الجماعي نلاحظ ن مديرية التخطيط والتجهيز التابعة للمديرية العامة للجماعات المحلية لم ترق بعد إلى مستوى تطلعات مختلف الجماعات وهي مدعوة اليوم وبكل استعجال إلى ضرورة إنعاش عمل هذه الجماعات في المجالات الاجتماعية وإلى مباشرة الدراسات المتعلقة بالتهيئة في مجال المساحات الخضراء والانتاج النباتي والمشاركة في كل المشاريع والدراسات المرتبطة بقطاعات إعداد التراب الوطني والتعمير والبيئة.

كما نلح على ضرورة الاسراع بإحداث بنك للمعلومات يمكن من إحصاء جميع التجهيزات والمشاريع المقررة ووضع مقاييس محددة لتجهيز البناء على الحالات التي تمت معاينتها وحسب الحاجيات المحلية لكل جماعة.

3 - بخصوص التعاون اللامركزي، نعتبر أن الجماعات المحلية في إطار النقابات يشكل أساسا التنمية المحلية وبفضله تمكنت هذه الجماعات بإنجاز العديد من المشاريع خاصة فيما يخص صيانة الطرق وتوفير الماء الصالح للشرب وترشيد القطاع السياحي المحلي لذلك نلح ونطالب مديرية التعاون التابعة للوزارة بضرورة البحث عن آليات وامكانيات جديدة تمكن من تفعيل هذا النوع من التعاون خاصة على المستوى المحلي.

4 - بخصوص الممتلكات الجماعية نلاحظ أن المساطير المتعلقة بتدبير هذه الممتلكات لا زالت يكتنفها التعقيد وتعوق بشكل كبير للاستثمار المحلي مما يفرض ضرورة الإسراع بتحيين التشريع المتعلق بالممتلكات العامة للجماعات المحلية، وبتوجيد القانون الخاص للممتلكات التابعة لمختلف أصناف الجماعات المحلية وتبسيط المساطير المتعلقة بتدبير ممتلكاتها واتخاذ كل الإجراءات الكفيلة لتنفيذ إنجاز عمليات تحفيظ الممتلكات العقارية للجماعات.

5 - أما بالنسبة للماء الصالح للشرب وتطهير السائل يعتبر الشغل الشاغل لعدد من الجماعات المحلية خاصة الضعيفة منها التي لا تتوفر على موارد مالية كافية تمكنها من تطوير بنيتها التحدية للتطهير ومن توفير الماء الصالح للشرب لساكنتها لذلك نرى أن الوزارة الوصية مطالبة بالتدخل من أجل مساعدة هذه الجماعات للحصول على قروض بفوائد تفضيلية من صندوق التجهيز الاجتماعي والاستفادة من الدراسات التقنية التي على الوزارة أن تقوم بها لصالحها كما نحث

الوزارة على ضرورة تطوير تدبير خدمات النفايات الصلبة التي أصبحت تشكل خطرا على بيئتنا وعلى صحة المواطنين مما يقتضي مواصلة الجهود من أجل مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة بما فيها اللجوء إلى القطاع الخاص.

6 - بالنسبة للكهربة القروية بعد تسجيلنا الخطوات الجد الايجابية التي أسفرت عنها السياسة المتبعة في هذا المجال من خلال الشراكة بين المكتب الوطني للكهرباء والجماعات المحلية نلاحظ بأن مشكل تزويد الجماعات القروية الفقيرة بالكهرباء يبقى مطروحاً بحدة مما يستلزم تعميق التفكير في كيفية تدارك هذا الوضع الذي يتضرر منه بالدرجة الأولى سكان المناطق النائية والجبلية، ونعتبر أن تنمية العالم القروي تبقى بعيدة المنال إذا لم تتم تصفية الوضعية القانونية بالأراضي الجماعية التي تبقى الرهان الحقيقي لتحقيق الاستثمار المحلي، الاستثمارات المحلية وإنجاز المشاريع الكفيلة لتحسين ظروف عيش السكان القرويين، وبالتالي فإن الوزارة مطالبة بتوسيع عمليات كراء أراضي الجموع المستغلة عن طريق السقي بالأذرع المحورية التي أعطت نتائج جد إيجابية.

السيد الرئيس،

إن المجهودات التي قامت بها بلادنا اتجاه المؤسسات المحلية يجب أن تتواصل بكل جد وحزم وعلى الحكومة أن تركز مجهوداتها لإنعاش دور الجهة الاقتصادي والإعدادي للتراب وذلك من خلال وضع الأجهزة الإدارية الجهوية وتدعيمها بكفاءة ذات مستوى عال ومن خلال توفير أدوات وسائل التدبير تتلاءم وجسامة المسؤوليات الملقاة على عاتق هذه الجهات ويجب أيضا وضع الآليات المالية التي ستمكنها من الحصول على الموارد الجبائية المنصوص عليها قانونيا والعمل على تحويل الاختصاصات التي نص عليها التشريع لفائدتها، كما يجب العمل على إحداث صندوق للموازنة للتنمية الجهوية وضبط الوسائل القانونية وأدوات التخطيط والتهيئة في مستوى أهداف التنمية لتهيئة المجال وإقرار التضامن الجهوي الذي يعتبر العمود الفقري في السياسة الجهوية الجديدة بالمغرب.

السيد الرئيس،

إن مردودية اللامركزية وفعالية العمل الإداري والاقتصادي والاجتماعي للجماعات المحلية يبقى رهينا لقدرة الإدارة المركزية على نهج سياسة عدم التمركز، ودور الجماعات وتوسيع مسؤولياتها وإحداث الجهة باختصاصاتها الواسعة الذي، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، يجعل من عدم التمركز واللامركزية عنصرين لا ينفصلان. وتعتبر الاصلاحات التي يجب نهجها في هذا الصدد شرطا أساسيا لانجاح المؤسسات اللامركزية وتحقيق فعالية الإدارة الترابية المحلية. إن فعالية الادارة الترابية المحلية والرفع من منتوجها وإضافة الشفافية على أنشطتها يبقى رهينا بجودة وسائل المراقبة بجميع أشكاليها وبتقوية دور مؤسسات المراقبة وإصلاح المراقبة يجب أن نتجه نحو التخفيف من المراقبة الأولية وتقوية المراقبة البعدية والاستعان بمراقبة الحسابات ومراقبة والتدبير والانتاج بغية تحرير المبادرة المحلية مسبقا وتنظيم منهج التقويم لاحقا.

أيضا يجب على أجهزة التنفيذ علاوة على مهمة الفحص والمراقبة أن تكون كذلك مصادر أساسية للتوجيه والإصلاح كما أن تحسين صورة المؤسسات اللامركزية لدى الرأي العام الوطني تبقى رهينة بقدرة الاتصال والانفتاح على وسائل الإعلام وبتعدد مجالات الاستقبالات واستشارة المواطنين والاصغاء لآرائهم.

إن الجهاز الإداري الترابي المدعم بالتقسيم الأخير لابد من تقويته من خلال سياسة التمركز، سياسة ترتكز على توفير البنيات التحتية والموارد البشرية الكبرى المؤهلة التي تضمن التطبيق الجيد باختيار سياسة الدولة.

وختاما إذا كان فريقي يسجل بكل ارتياح الحوار المسؤول والبناء الذي دار داخل اللجنة بين البرلمانيين والسيد وزير الداخلية من أجل إغناء تجربة الجماعات المحلية فإنه على العكس يتأسف لكون هذه الميزانية الفرعية بعيدة كل البعد عن الحاجيات الحقيقية لهذا القطاع الهام والحيوي.

وشكراً والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس المجلس :

شكراً للسيد المستشار.

باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية الكلمة للمستشار السيد عبد اللطيف أبدوح.

* المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح :

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين المحترمين،

في إطار مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 98-99، يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في مناقشة

الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية لإبداء وجهة نظر الفريق بخصوص هذا القطاع الذي لا تخفى أهميته لارتباطه الوثيق بالمواطنين في مختلف مجالات الحياة اليومية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

السيد الرئيس،

إن خصوصية المرحلة الجديدة التي تجتازها البلاد والمتمثلة في تحقيق مبدأ التناوب، تقتضي إرساء دعائم هذا المبدأ الديمقراطي في نظام تمكن من خلاله استكمال الإصلاحات السياسية وإزالة كل العراقيل التي تقف أمام تجسيدها في الواقع وتعوق تحقيق الإصلاح وترسيخ الديمقراطية وإرساء دولة القانون والمؤسسات الدستورية على أسس سليمة ونزيهة وذات مصداقية تحظى بثقة الشعب المغربي لبناء مغرب قوي، قوي بمؤسساته التمثيلية وطنية كانت أم محلية أو إقليمية أو جهوية أو مهنية، قوي بديمقراطية الحق التي تمكنه من السير على طريق حياة سياسية تقوم على احترام الحريات وحقوق الإنسان في شموليتها كما هي متعارف عليها دوليا في أفق مجتمع جديد قادر على ربح رهانات المستقبل وفتح الباب على مصراعيه أمام البلاد لتحتل مكانتها اللائقة بها في أفق القرن المقبل ومواجهة التحديات التي يفرضها النظام العالمي الجديد نظرا لما يعرفه العالم من تداخلات وتقلبات وارتباطات نتيجة العولمة والتأثيرات الدولية المباشرة على الأوضاع الداخلية لمختلف دول المعمور.

السيد الرئيس،

إن المكتسبات التي عرفتها البلاد ظلت تواجهها، بكل أسف عدة تجاوزات ومظاهر وممارسات مرفوضة سياسيا وأخلاقيا لا تشرف أحدا كما حصل في الانتخابات الجزئية الأخيرة بدائرة المرينيين بفاس ودائرة ظهر السوق بتاونات مما يدعونا من جديد التأكيد وبكل قوة على أن ترسيخ المسار الديمقراطي ببلادنا ليس مجرد اختيار مرحلي أو استراتيجي ولكنه اختيار مسيري وأساسي اختيار مجتمعي وحضاري يهدف أولا وأخيرا إلى توفير الشروط اللازمة الكفيلة بجعل بلادنا تربح كل معاركها وترفع كل التحديات وتواجه التحولات التي يعرفها العالم في إطار الديمقراطية الحق ودولة القانون ومع ذلك لن نيأس وسنظل متشبثين بخيوط الأمل للانتقال من عهد الانتخابات المزورة والخرائط السياسية المصنوعة إلى عهد الانتخابات النزيهة والمؤسسات الفاعلة وذات المصداقية تحظى بثقة الشعب المغربي كافة، وذلك إيمانا منا بأن الديمقراطية السياسية هي الوسيلة الأساسية واللازمة لتشييد دولة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الإنسان لتعبئة كل الطاقات لربح رهانات التنمية الاجتماعية والاقتصادية حتى تحتل بلادنا الموقع اللائق بها في عالم اليوم والغد.

والأمل كل الأمل معقود على حكومة انطلاق التناوب لحل مشكلة الديمقراطية التي بدونها ستظل البلاد تدور في حلقة مفرغة كما جاء ذلك في التصريح الحكومي الأخير الذي أكد على لسان السيد الوزير الأول المحترم ما يلي : «وستسعى الحكومة بصفة عامة، إلى تعزيز الآليات والمؤسسات الكفيلة بتعميق وتوسيع مجال دمقرطة الحياة الاجتماعية والسياسية لبلادنا. وستضع حيز التنفيذ، تطبيقا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة، وبتشاور مع جميع المكونات السياسية، كل المبادرات التي تمكن البلاد من تحسين طريقة التعبير في الاقتراعات على المستوى الوطني والمحلي، وإبعاد كل مصدر للاعتراض السياسي على نتائجها بصفة عامة».

انتهى كلام السيد الوزير الأول المحترم.

السيد الرئيس،

إن الديمقراطية كل لا يتجزأ، وبالتالي فإن تحقيق الديمقراطية الحق يمر حتما عبر ترسيخ الديمقراطية المحلية وتعزيز اللامركزية الحقيقية لتصبح بالفعل مجسدة في حياة المواطنين من خلال مشاركتهم الفعلية والفعالة في تدبير شؤونهم بشكل ديمقراطي وتسهيل اتخاذ القرار الذي يعنيهم في وسطهم المحلي وتحسين شروط معيشتهم وتطوير مستواهم وصنع مستقبلهم ومراقبة الأجهزة المنتخبة بشكل يضمن لهم المساهمة في تسيير الشأن المحلي على أسس ديمقراطية باعتبار أن الجماعة المحلية تشكل الخلية الأولى والأساسية للديمقراطية الكفيلة لتجنيد كل الطاقات لتسيير شؤون المواطنين المحلية والإسهام في الرفع من مستوى القرية أو المدينة أو الإقليم أو الجهة اقتصاديا واجتماعيا وتعليميا وثقافيا وتطوير حياة السكان وتأطيرهم لتحقيق التنمية الشاملة التي أوصى بها جلالة الملك نصره الله ويتطلع إليها الشعب المغربي، الأمر الذي يقتضي وضع الأسس المتينة لتحقيق الديمقراطية المحلية وتعزيز اللامركزية، وذلك من خلال اتخاذ التدابير والآليات التي تتحكم في مسيرتها انطلاقا من التجارب والممارسة التي عرفتها البلاد، ونخص بالذكر :

1 - إعادة النظر في ميثاق الجماعات المحلية بشكل يدعم إرساء الديمقراطية المحلية واللامركزية وإلغاء قيود الوصاية الجائرة التي أكدت الممارسة أنها تشكل حجرة عثرة في وجه عمل المجالس الجماعية. مراجعة هذا الميثاق وتطويره يتماشى مع التطورات التي عرفتها البلاد في مجال الحقوق الواجبات ونمو العمل الجماعي والتجربة التي اكتسبها المهتمون بهذا القطاع.

2 - إن بلادنا تعرف عدة تحولات اقتصادية وعمرانية واجتماعية وديمقراطية لابد أن يواكبها تقسيم إداري، منسجم كل الانسجام مع هذه التحولات ومرتكز على أسس التنموية لتحقيق التوازن بين كافة الوحدات المجالية.

3 - مراجعة ظهير 12 شتنبر 1963 المتعلق بتنظيم مجالس العمالات والأقاليم الذي أبقى دورها استشاريا فقط بعد تكريس الفصل 96 من الدستور المعدل، والدستور المراجع لدور الإدارة الأساسي في التسيير الإداري والمالي لمجالس العمالات والأقاليم وتنفيذ مقرراتها وذلك بتخويلها سلطات تقريرية واختصاصات واسعة في مختلف المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالإقليم.

4 - وضع حد لهيمنة السلطة المحلية على اختصاصات المجالس الجماعية واستغلالها لنظام الوصاية لشل عمل هذه المجالس ومنعها من القيام بمسؤولياتها على الوجه المطلوب.

5 - وضع حد لهيمنة السلطات الاقليمية على المجالس الاقليمية تحت غطاء عمل «اللجن التقنية» التي تعد حكومات محلية في غياب أية مساءلة أو مراقبة من طرف المنتخبين.

6 - تمكين الجماعات المحلية من الممارسة الفعلية لسلطتها التقريرية والتنفيذية التي يمنحها إياها الميثاق الجماعي لانجاز البرامج التنموية المرسومة من طرفها، مع العمل على وضع حد للمذكرات والدوريات التي تصدرها سلطة الوصاية بهدف إفراغ الديمقراطية المحلية واللامركزية من محتواها.

7 - دعم الجماعات المحلية بكل الوسائل المالية والبشرية اللازمة التي تستجيب لحاجياتها على مستوى التجهيزات الأساسية.

8 - العمل على توزيع الاعتمادات المخصصة للجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة باعتبارها المورد الأساسي للتنمية الجماعية والتي يبلغ حجمها من مجموع موارد هذه الجماعات حوالي نسبة 48% توزيعا على أساس القانون ووفق مقاييس موضوعية تستفيد منها بالأسبقية الجماعات الفقيرة المحتاجة، وذلك في إطار برنامج وطني شمولي يضمن النزاهة في التوزيع والمراقبة في التنفيذ ويؤسس على قيم التضامن.

9 - مساعدة الجماعات المحلية على تحصيل جباياتها المحلي بشكل يكفل لها التغلب على العجز المالي وتنمية تمويلها الذاتي في الحدود التي لا ترهق المواطنين بعبء ضريبي ثقيل وفي اتجاه بدل المجهودات اللازمة لتقليص قيمة ما بقي استخلاصه من ضرائب وخصوصا الضرائب المحولة التي تثقل كاهل ميزانيات الجماعات المحلية وتعرقل ضبط التوقعات المتعلقة بتنفيذ مشاريعها الانمائية.

10 - تنمية الرصيد العقاري للجماعات المحلية بتخلي الدولة لفائدتها على أملاكها الموجودة داخل المدارات الحضارية والمراكز القروية والجهات.

11 - تدارك الخصاص في نوعية الموظفين واعتماد سياسة التكوين وإعادة التكوين لمواجهة التطورات المتنامية التي تعرفها الميادين الادارية والتقنية.

تعزيز بنية تأطير الجماعات المحلية والعناية بالعاملين فيها خاصة عمال النظافة وذلك بتحسين ظروفهم المادية والمعنوية.

كما يجب العناية بشريحة مهمة من العاملين في وزارة الداخلية وهم أعوان السلطة والشيوخ والمقدمين الذين يعانون الأمرين من جراء الإهمال والتهميش على المستوى المادي والمعنوي رغم المسؤوليات الموكلة لهم سواء في البادية أو المدن.

12 - العمل على تلافي الثغرات التي لا زالت عالقة بنظام صندوق التجهيز الجماعي الذي يمثل 8% من مجموع الموارد المالية للجماعات المحلية من خلال إشراك المنتخبين الجماعيين في اتخاذ القرار مع تبسيط مسطرة طلب القروض والتعجيل بالموافقة عليها دون محسوبية.

13 - جعل الانعاش الوطني من اختصاصات الجماعات المحلية لتوظيف أمواله في المشاريع ذات النفع العام وإخضاعه لرقابة المنتخبين.

السيد الرئيس،

إن الحديث عن اللامركزية يجرنا حتما إلى التطرق إلى الجهة كأداة لترسيخ الديمقراطية المحلية وتعميقها وتوسيع مجالها وصقل ممارستها انطلاقا من الاصلاحات الدستورية الأخيرة التي جعلت من الجهة وحدة ترابية إلى جانب العمالات والأقاليم والجماعات الأخرى.

غير أن التجربة التي تمر منها الممارسة الجهوية بمختلف مناطق المملكة منذ صدور الظهير المنظم للجهات 1997 تؤكد وجود اختلالات ونواقص وثغرات سواء على المستوى التشريعي والقانوني أو على مستوى التأطير والتكوين، مما جعلها لحد الآن جسدا بلا روح، وبالتالي عاجزة عن تحقيق الأهداف المتوخاة منها كإطار ديمقراطي تنموي اقتصادي واجتماعي.

وحتى تكون الجهة في مستوى هذا الارتقاء الدستوري وأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتصبح وسيلة لتقدم وازدهار الانسان المغربي من خلال تحقيق تنمية جهوية متوازنة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة على حدة وهادفة إلى الحد من الفوارق الاجتماعية لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وتصحيح الوضع الجهوي بتقليص الفوارق الجهوية وتحقيق توازن والقفزة أولا وقبل كل شيء.

السيد الرئيس،

وتعتبر المناظرة المرتقبة للجماعات المحلية المزمع عقدها قريبا فرصة لتعميق النقاش حول الشروط الكفيلة بتعميق الديمقراطية المحلية والجهوية إعادة النظر في العديد من الآليات التي أكدت الممارسة عدم جدواها وتساهم في عرقلة العمل الجماعي محليا وإقليميا وجهويا، بما في ذلك اللجان التقنية على مستوى العمالات والأقاليم.

ونتمنى ألا يكون مصير التوصيات التي ستصدر عنها هو مصير توصيات السابقة التي بقيت في معظمها بدون تتبع أو تطبيق.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لا تفوتني هذه المناسبة دون الحديث عن الوضعية الأمنية ببلادنا، هذه الوضعية التي وصلت إلى مستوى لم يعد مقبولا لدى المواطنين الذين يشعرون في العديد من المناطق، خاصة بضواحي المدن وأحزمة الفقر، بانعدام الأمن والسلامة والطمأنينة نتيجة تفاقم ظاهرة البطالة والهجرة القروية، وانعكاس ذلك على حياة المواطنين وأرواحهم وممتلكاتهم وتأثيره السلبي على انعاش عدة قطاعات اقتصادية كالقطاع السياحي، الأمر الذي يقتضي معالجة هذا المشكل الذي أضحى الشغل الشاغل للمواطنين معالجة شمولية، بما في ذلك تعزيز الأمن من خلال تمكين هذا القطاع من الإمكانات اللازمة على المستوى البشري والتجهيزات اللازمة التي لم تعد كافية لمتطلبات تحقيق الأمن الذي من الواجب أن يسود جميع مناطق المملكة.

وما يقال عن قطاع الأمن يقال عن قطاع الوقاية المدنية الذي لا تخفى أهميته من حيث حماية الأرواح والممتلكات، ومع ذلك فإنه لازال يعاني من ضعف الوسائل والإمكانات مما يجعله عاجزا عن القيام بالدور المنوط به على الوجه المطلوب وفي الوقت المناسب وبالسرعة المطلوبة وبالحجم الذي تفرضه بعض الظروف كما حصل مؤخرا في حريق سوق الجوطية بإقليم الناظور عندما تم اللجوء إلى المساعدة الأجنبية لإطفاء الحريق، وقبلها حادث فيضانات وادي أوريكة.

ونظرا للدور الذي يلعبه العنصر البشري في هذين القطاعين الأساسيين، فإن الواجب الوطني يفرض بإعطائه العناية التي يستحقونها من حيث تحسين وضعيتهم الإدارية والمادية بالنظر للمخاطر التي يتعرض لها العاملون بهذين القطاعين.

السيد الرئيس، إن مواجهة القرن المقبل تتطلب منا أن نكون في مستوى التحديات والإلتزامات الدولية المتعددة الجوانب، بما في ذلك إلتزامات الشراكة مع الإتحاد الأوربي على ضوء اتفاقية منطقة التبادل الحر التي تنص أول ما تنص عليه على الحوار السياسي، والتزامات المنظمة العالمية للتجارة والتعريفة الجمركية (الكات) التي ستحرر الحدود الإقتصادية، وتحديات العولمة التي ترفض كل ماهو هش ومغشوش، كل هذه الإلتزامات التي تتحكم فيها المجموعة الدولية لم تعد تقبل إبقاء الأمر على ما هو عليه بل تفرض تغيير متواصل لمواكبة التغييرات والتحولات التي يعرفها العالم وبدافع وطنيتنا وغيرتنا على بلادنا نسجل وبكل أسف احتلال بلادنا المرتبة 125 ضمن 17 دولة وفقا لتقرير التنمية البشرية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية بعدما كانت مرتبة في الرتبة 105 ثم 109 ثم 123لتتراجع الآن إلى 125.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

إنه إرث ثقيل وثقيل جدا ورثته الحكومة الجديدة ويدفع ثمنه الشعب المغربي وأملنا وآمال الشعب المغربي معنا معقود الآن على حكومة انطلاق التناوب والتغيير لخلق شروط الخروج من دوامة الجمود والتغلب على كل الإكراهات للإنطلاق نحو المستقبل من أجل الأمل والمستقبل ولفائدة التغيير سيصوت فريقنا الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية بالإيجاب على هذه الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار الذي بدوره وفر لنا دقائق ثمينة باسم فريق الحركة الوطنية الكلمة للمستشار السيد لحسن بوعود.

* المستشار السيد لحسن بوعود :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل بإسم فريق الحركة الوطنية بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 98-99.

ونعبر في البداية عن تشكراتنا للسيد وزير الدولة لعرضه القيم والشامل الذي تقدم به أمام لجنة الداخلية وللبيانات والوثائق التي تم توزيعها على أعضاء اللجنة ومن خلالهم على مختلف الفرقاء السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين وكل فعاليات مجلس المستشارين لهذا المجلس الذي هو أولا وقبل كل شيء اعتباراً لمميزاته واختصاصاته لبنة أساسية للبنات الصرح الديمقراطي الذي ينفرد به المغرب من بين كافة الدول الإفريقية والعربية والإسلامية والدول النامية بفضل عبقرية وبعد نظر صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله.

وبالمناسبة ننوه في الحركة الوطنية الشعبية بكفاءة وخبرة وتمرس أطر وموظفي وزارة الداخلية وكل العاملين بها وبنضالهم الدائم وسعيهم الحثيث لتوفير كل أسباب الطمأنينة والأمن والاستقرار التي ينعم بها بلدنا من طنجة إلى الكويرة... هو مميز يحسد عليه ليس فقط لبعده السياسي الاجتماعي، بل لكونه بالأساس أضحى من المؤشرات الأساسية للتنمية الاقتصادية وهذا ما يجعلنا نجدد إلحاحنا على ضرورة إيلاء أوضاع أسرة الداخلية من أمن ووقاية مدنية وقوات مساعدة ورجال وأعوان السلطة العناية اللازمة لما للعنصر البشري من أهمية قصوى في ضمان نجاح الآليات الإدارية كيفما كان نوعها وخاصة منها تلك التي تتواجد باستمرار على جبهات المحافظة على الأمن ومواجهة كل أشكال الإنحراف، كما نجدد إلحاحنا على المطلب المشروع بالنظر لوقع مردودية قطاع الداخلية على مختلف دواليب الديمقراطية المحلية والإقليمية والجهوية بترابطها العضوي بالجماعات المحلية بحكم الوصاية القانونية التي تمارسها عليها.

وعلى ذكر الجماعات المحلية بمختلف أصنافها نسجل بارتياح عمق النقاشات الهامة والحوار البناء لكل السادة المستشارين على اختلاف مشاربهم والمسؤوليات التي يتحملونها بما اتسمت به من موضوعية وواقعية وكذلك بالصراحة التي تعامل بها السيد وزير الدولة مع كل الإشكالات والتساؤلات المطروحة، ونحن متأكدون مقدما من خلال تجربتنا أن الوزارة ستتعامل مع كل الاقتراحات البناءة والآراء السديدة التي عبر عنها السادة المستشارون داخل اللجنة وفي هذه الجلسة بكل موضوعية وبصياغة الاجراءات العملية لتنفيذها في أقرب الآجال وهو ما يفسر الحضور المسؤول والمكثف لأعضاء اللجنة كما هي العادة كلما تعلق الأمر بالدود على المصلحة العامة.

ولا تفوتنا هنا الفرصة دون أن نثير انتباه السيد وزير الدولة في الداخلية لوضعية موظفي الجماعات المحلية باعتبارهم المنفذين الفعليين لمختلف البرامج على اختلاف تركيبة مكاتب مجالس الجماعات المحلية والتغييرات التي تطرأ عليها. لذا من الواجب على وزارة الداخلية، السلطة الوصية على الجماعات المحلية، أخذ حالتهم بعين الاعتبار وأن تحفظ لهم كرامتهم من تكوين مستمر كمدخل لتحسين وضعيتهم المادية والمعنوية.

السيد الرئيس،

لن نرجع إلى المشاكل اليومية التي تعاني منها الجماعات المحلية وخصوصا الفقيرة منها ولا إلى الوضع الخاص للجهاز في إرهاصاتها الأولى باعتبارها آخر.... للديمقراطية المحلية ولنظامها التمثيلي والتي نعلق عليها جميعا آمالا كبيرة في التنمية الشاملة المتوازنة.

كما أننا لن نعود لطرح إشكالية التقسيم الجماعي التي بدت من الآن بعض عيوبه، ولا إلى التشريعات التي حان الوقت لتحيين بعضها حتى تساير ما راكمه المغرب من مكتسبات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولن نعود إلى إثارة مشاكل العالم القروي والمناطق الشمالية وكل المناطق المهمشة... واللائحة طويلة وذلك راجع للاعتبارات التي ذكرناها من قبل وكذلك لأننا كمسؤولين في الجماعات المحلية والغرف المهنية والمنظمات النقابية نتقاسم المسؤولية في تخطي كل الإكراهات وتجاوز كل الصعاب، بل مسؤوليتنا جد جسيمة لكوننا إضافة إلى ذلك مستشارين برلمانيين وبالتالي علينا أن نعطي المثل في الاستقامة وحسن تدبير المال العمومي وتلبية متطلبات المواطنين المشروعة ومراقبة الأداء الحكومي وستكون لنا فرصة سانحة للرجوع إلى تقييم تجربتنا ومعالجة واقعية للنقائص التي تعوق أداءنا وتقوية كل الإيجابيات التي راكمناها عبر السنين تعزيزا لنهجنا الديمقراطي الحسني الرائد وذلك بمناسبة المناظرة القادمة حول اللامركزية واللاتمركز.

ستكتفي في إذن السادة الوزراء، السادة المستشارين بتسجيل بعض الملاحظات العامة التي عبر عنها بعض الإخوة سواء داخل اللجنة أو الذين تناولوا الكلمة قبلي وذلك على مستوى مجلس النواب ويأتي في مقدمتها الأمن والاستقرار الذين ينعم بهما المغرب من طنجة إلى الكويرة ويقظة الشعب المغربي قاطبة في الحفاظ على وحدته الترابية واستعداده الدائم للدفاع عن المقدسات العليا للبلاد كما نسجل الخطوات العملاقة التي قطعها المغرب في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان تكريسا لدولة الحق والقانون كما نشيد بما حققه المغرب في مجال التشريع، يأتي في مقدمتها الدستور المعدل الذي بفضله نتواجد كمستشارين تحت هذه القبة الموقرة وتتواجد معنا حكومة التناوب التي هي أولا وقبل كل شيء من صنع وعبقرية عاهلنا المفدى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله.

وعلى ذكر حكومة التناوب والتي نعتز بمشاركتنا فيها بل كنا من المساهمين الفعليين في التهييء له نسجل بكل صراحة وصدق المعهودين في الحركة الوطنية الشعبية أن التغيير نحو الغد الأفضل سيتحقق إن شاء الله وهذا ما أدركنا عمقه من خلال منهجية ومقاربات التصريح الحكومي ومشروع القانون الذي نتدارسه لكوننا سجلنا في إبانه أن الحكومة واعية كل الوعي بمتطلبات المواطنين وتعرف تمام المعرفة حدود إمكانياتها وطرق تطويرها وتعزيزها للإستجابة لها كاملة غير منقوصة تكريما للمواطن المغربي المعتز بوطنيته وبمواطنته، الفخور بهويته، المتشبث بمقدساته ووحدته الوطنية وتماسك نسيج مجتمعه المسلم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إذا كنا بطبعنا في الحركة الوطنية الشعبية متفائلين وتجنبنا الخوض في المشاكل الهامشية ووجهنا إهتمامنا إلى المستقبل، فإننا نؤمن أن دولة الحق والقانون والديمقراطية الرائدة التي بوأت المغرب مكانة مرموقة بين الدول العريقة في الديمقراطية والمؤسسات التمثيلية التي تتقاسم فيها المسؤوليات والتعددية السياسية والنقابية والثقافية وحرية التعبير والأمن والإستقرار والوحدة الوطنية والإحترام والتقدير الذين يحظى بهما المغرب في المحافل الدولية وبكل وضوح نؤكد على أن كل ما رسمه المغرب من مكتسبات ما كانت لتكون لولا حنكة وتبصر وبعد نظر رمز وحدتنا الوطنية ومبدع المسيرة الخضراء حامي الديمقراطية أمير المؤمنين جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده والتجاوب الدائم للشعب المغربي مع توجيهات جلالته النيرة ونسأل الله أن يوفقنا جميعا بما فيه خير للوطن والمواطنين حتى نحقق لشعبنا حتى يحقق لشعبه الوفي كل سبل التقدم والإزدهار والتأهيل الشامل لبلادنا.

وفي الختام ومن أعلى هذا المنبر نؤكد في الحركة الوطنية الشعبية أننا سنصوت إيجابيا على ميزانية وزارة الداخلية إنسجاما مع موقفنا ضمن الأغلبية الحكومية.

وشكرا على حسن إنتباهكم. وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا السيد المستشار الكلمة للمستشار السيد عبد الفتاح سباطة باسم فريق الإتحاد الإشتراكي

* المستشار السيد عبد الفتاح سباطة :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

باسم الفريق الإشتراكي لمجلس المستشارين أتقدم لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية هذه الوزارة التي تحتل مكانا خاصا لما لها من إرتباط فعلي بمسلسل تحقيق الديمقراطية ببلادنا وإرساء قواعد اللامركزية واللاتمركز في مشروعنا السياسي المغربي.

وتكتسي هذه المناقشة أهمية كبيرة اعتبارا للظرف السياسي الذي تجتازه وحكومة التناوب التي يترأسها الأخ المجاهد عبد الرحمان اليوسفي والتي تضم باقة من الوزراء متميزين بكفاءاتهم ومن محطات ومشارب سياسة عديدة، هذه الحكومة ليست تجربة عابرة ولكنها اختيار أساسي في تاريخ بلادنا أجمعت على مساندة فضلا على الدعم الخارجي كل القوى الحية والعاملة من أجل إنقاذ هذا الوطن وبناء المستقبل على أسس جديدة تتعامل مع المتغيرات المستجدة في السياسة الدولية.

وأريد هنا أن أسجل وبكل اعتزاز أن المبادرة الأساسية لهذا المشروع كانت مبادرة صاحب الجلالة أعزه الله والذي عبر عن دعمه لهذا الإختيار وهو دعم له دلالته وقيمته التارخية.

السيد الرئيس،

إن مصادقتنا يوم الخميس الماضي على ميزانية الداخلية تدخل في إطار تصويتنا على كل الميزانيات المقترحة، أنها تعبر عن اختياراتنا وتوجهاتنا الأساسية وإرادتنا الدائمة في التغيير لصالح أصحاب مصلحة التغيير من الطبقات المسحوقة والمحرومة في وطننا ومن أجل

التنمية المستديمة وإعطاء بلادنا المكانة المشرفة لها بين الأمم. وبهذا التصويت الإيجابي نؤكد دعمنا المطلق لحكومة التناوب وعلى رأسها المجاهد اليوسفي لإختياراتها الآنية ومشاريعها المستقبلية.

وأن الميزانية المعروضة علينا في قطاع الداخلية ماهي إلا ترجمة لسياسة الجديدة، سياسة التناوب ونحن نصوت الآن على هذه الميزانية ونساند السياسة القائمة عليها.

السيد الرئيس،

هذه الحكومة هي حكومة التغيير وهي من أجل ذلك وبقدر ما تعلقت عيها الآمال وبمقدار ما حظيت من الدعم فإن مهامها تصبح أصعب ومطلوب منها أكثر وما ينطبق عن الحكومة ينطبق على وزارة الداخلية خاصة وأنها كما أسلفت الذكر وزارة لها دورها الكبير في بلورة التغيير المنشود، ولهذا وباسم الفريق الإشتراكي سأحاول إثارة الإنتباه لحالات الإختلاف لتجربتنا المحلية أو إذا شئتم في تجربتنا اللامركزية.

السيد الرئيس،

قد مر ما يزيد على عقدين من الزمن على صدور ظهير 30 شتنبر 1976 كما أن الممارسة من جهة والتحولات الإقتصادية والإجتماعية من جهة ثانية... التقويم والمراجعة في أفق... والملاءمة ومن هذا المنطلق نتساءل أولا عن مصير توصيات المناظرات الوطنية المتعلقة بالعمل الجماعي والتي كلفت الكثير من الجهود والمال وأود في البداية أن أشير إلى دور الجماعات ومكانتها، فالوقت الراهن يجب أن يعرف تحولا نوعيا اعتبارا لهذه التحولات الإقتصادية والإجتماعية والتي تعرفها بلادنا واعتبارا للمهام التنموية التي أصبحت موكولة إليها.

إن الإختلالات الجهوية بين المناطق والمشاكل التي يعاني منها المواطنون في كل الميادين وفي مختلف الجوانب تهم حياتهم المادية والمعنوية ومواجهة هذه القضايا تجعل الجماعات المحلية في مقدمة المؤسسات التي ينبغي العناية بها وذلك بدعمها وتمكينها من كل وسائل إستقلالها المالي حتى تتمكن من القيام بدورها أحسن القيام.

السيد الرئيس،

إن ظهير 1976 في حاجة إلى إصلاح، فبعد 20 سنة ظهرت بعض الثغرات في هذا الظهير يمكن تصنيفها إلى أمرين :

الأمر الأول يتعلق بسلطات الرئيس.

والثاني بسلطات المجالس.

وكلتا السلطتين تعرفان تعثرات في تنفيذ القرارات، حيث تبقى هذه القرارات رهينة سلطة الوصاية. وإن الأمر ليتعلق بآجال تنفيذ القرار. إذ لابد من الإشارة إلى ملاحظة أساسية تتكرر ممارستها كل سنة بالنسبة لكثير من الجماعات، وتتمثل في البطء الذي يطال مسطرة المصادقة على ميزانياتها. فهي تستغرق في كثير من الحالات ما يزيد على خمسة أشهر، وهذا يعني أن الجماعة مطالبة بتنفيذ إنجاز برامجها خلال الأشهر المتبقية من السنة المالية، وهنا ندرك الصعوبات التي تنتظر هذه الجماعات بخصوص عقلنة تدبير مواردها، سواء في مجال التسيير أو التجهيز، سيما إذا أخذنا في الحسبان الآجال القانونية المعتمدة في صرف الإعتمادات المسجلة بالميزانية، مما يفيد أن الجماعة تصبح ملزمة بتمويل برامجها التجهيزية خلال ثلاثة أو أربعة أشهر. وهذا يؤدي إلى إرتباك تام داخل الإدارة الجماعية، سواء فيما يتعلق بتتبع الأشغال أو تصفية مستحقات المقاولين المتعاقدين مع الجماعة. وهذا ما يستدعي إعادة النظر في مفهوم الوصاية من زاوية المراقبة القبلية وميكانيزمات تطبيقها على أرض الواقع، وذلك من خلال إسناد هذه المهمة، في مرحلة إنتقالية، إلى المسؤولين على الصعيد الجهوي لتخفيف العبء على مصالح الإدارة الوصية. ولهذا فنحن نطالب بإقرار المصادقة المحلية -الجهة أو العمالة- على مقررات المجالس المحلية ضمانا لفعالية أكبر، وتدخل أسرع، مع تشديد المراقبة البعدية.

إن المراقبة شيء طبيعي. ولكن تأثيرها المالي حسب الميكانيزمات الحالية، يخلق مضاعفات سلبية. ولهذا فنحن نطالب بالمحاسبة البعدية وليس القبلية، لكي لا يعرقل سير المجالس.

وما دمنا بصدد المراقبة، وسير الجماعات، فإننا نتساءل عن نتائج عمليات تدقيق الحسابات إنصافا للجماعات الجادة والنزيهة، وما أكثرها، وإيقافا للإنزلاقات وإهدار المال العام.

أما بخصوص الملاحظات المتعلقة بالإجراءات الواجب اتخاذها من أجل تطبيق الإصلاحات المعتمدة في مجال تدبير الموارد الجماعية، فإننا نسجلها كالتالي :

على مستوى الموارد المالية :

أولا : إعادة النظر في معايير توزيع حصة الضريبة على القيمة المضافة، إذ أن حصة بعض الجماعات تبدو ضئيلة بالنسبة لجماعات أخرى مماثلة. (حصة جماعة الرباط - حسان مليون درهم واحد).

ثانيا : تضمين فصول جديدة بميزانيات الجماعات، تتعلق بتغطية نفقات بعض الأنشطة الجديدة، التي تقوم بها بعض الجماعات، خاصة في مجال التنشيط الثقافي والرياضي، والسماح بفتح ميزانيات

خصوصية لتسيير بعض المنشآت الجماعية، ذات الصبغة الإجتماعية والثقافية كالمركبات الثقافية المحدثة ببعض الجماعات الكبرى، كما ينبغي التفكير في إيجاد إطار ملائم لصرف الإعتمادات الخاصة ببعض الأنشطة الجماعية، كتسيير المخيمات الصيفية، خاصة بعد تغيير السنة المالية.

وهناك موضوع آخر يتعلق بالموارد المالية، وأعني به القباضات البلدية، في كافة البلديات، إذ يلاحظ أن قباضة واحدة تهتم في بعض الحالات، كما في الرباط -بسبعة أو ثمانية ميزانيات، سبعة أو ثمانية آمر بالصرف، مما يهدر جهودها، ويؤدي إلى إرتباك في تسيير مصالحها، وينعكس سلبا على وضعية ميزانية هذه الجماعات وبرامجها التنموية.

هذا وتجدر الإشارة إلى ضرورة تجهيز القابضات البلدية بالمعلوميات لتسهيل عمليات تواصل المعلومات بينها وبين البلديات التي تتولى صرف ميزانيتها.

كما ينبغي إعداد برنامج شامل للتكوين الضروري لموظفي الجبايات المحلية، وتزويد الجماعات المحلية بأطر عليا متخصصة في مجال الجبايات المحلية للنهوض بعملية التحصيل وضمان نمو حصيلة الرسوم المحلية.

كما ينبغي في إطار تحسين الموارد المالية إعداد برنامج وطني يهدف إلى الحد من ظاهرة الباقي استخلاصه، أو ظاهرة الموارد غير المحصلة، التي تعرفها جل الجماعات، برنامج تشارك فيه المصالح الوزارية المختصة والجماعات المحلية والسلطات المحلية، والقباضات البلدية، بهدف استخلاص الضرائب والرسوم المتراكمة في ذمة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين منذ سنين. إذ لا يعقل أن تكون الموارد غير المحصلة لجماعة واحدة، هي جماعة الرباط-حسان وفي هذه السنة فقط، تبلغ 22 مليار سنتيم.

وفي مجال الموارد المالية نقترح أيضا توسيع نطاق مصادر منح القروض، وتشجيع الجماعات على الإستفادة من هذه المصادر عن طريق الشراكة مع المؤسسات المالية الوطنية، من أجل تمويل المشاريع الإنمائية بالجماعات المحلية.

وفي هذا الإطار ينبغي كذلك إعادة النظر في صندوق التجهيز الجماعي FEC، وذلك بتخفيض نسبة الفائدة المعتمدة، وتبسيط المسطرة الإدارية المتبعة للحصول على القروض، والتعجيل بمصادقة السلطات الوصية المركزية.

أما عن الموارد البشرية فإنه لتحسين تطبيق الإصلاحات المعتمدة في مجال تدبير الموارد الجماعية، فإن الأمر يتطلب بالدرجة الأولى العناية بتأطير وتدبير الموارد البشرية القائمة على تسيير الإدارة الجماعية بهدف تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وفي هذا النطاق يجب التعجيل بمراجعة المرسوم بمثابة النظام الأساسي للموظفين الجماعيين، واعتماد هيكل تنظيمي للجماعات يراعي صنف ومستوى وحجم سكان كل جماعة على حدة، ويأخذ بعين الإعتبار جمع شتات المهام في وحدات متجانسة لتسهيل التنسيق والتعامل فيما بينها تحت سلطة الرئاسة، وبمساعدة الكتابة العامة التي تستدعي بدورها تحديدا للإختصاصات الموكولة لها كمؤسسة للتنسيق وتنفيذ قرارات الرئيس، مع التعجيل بالمصادقة على الهياكل التنظيمية للجماعات حتى يتسنى للمسؤولين داخل الإدارة الجماعية بالتمتع بنظام للتعويضات على غرار المؤسسات العمومية الأخرى. إذ من شأن تدعيم نظام التحفيز جذب الأطر والكفاءات للعمل على الصعيد المحلي بهدف تعزيز وتطوير الوسائل والطاقات كأداة فعالة قادرة على الرفع من مستوى مردوديتها وتأثيرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولا ينبغي إغفال الاهتمام بالفئات العاملة في مختلف المصالح والتي هي العمود الفقري في العمل الجماعي، وذلك بتحسين شروط عيشها وتلبية حاجياتها المشروعة، إذ لا يعقل أن تظل وضعية الكثير منهم مجمدة.

وعلى مستوى اخر، ومن أجل إغناء عمل الجماعات المحلية، يجب دراسة امكانية تحويل أراضي بعض الإدارات إلى الجماعات، من أجل توفير الرصيد العقاري اللازم لبلورة مشاريعها.

كما أريد الإشارة قبل كل هذا إلى ضرورة النظر في صنع الاقتراحات، للحيلولة دون وقوع كل ما من شأنه أن يسيء إلى التجربة الديمقراطية، تكريسا لدولة الحق والقانون، ودفاعا عن مصداقية المؤسسات.

كما ينبغي الإشارة في إطار الاختلالات القائمة في مجال الديمقراطية المحلية، إلى عملية التقطيع الانتخابي، وتأثيره على مالية الجماعة ونفقات تسييرها، فنحن نلاحظ وجود عدة مؤسسات متضاربة الجهود والقرارات والاختصاصات، والحال يقتضي توحيد هذه الجهود. فمثلا مجلس العمالة يمكن أن يصبح مجلسا اقتصاديا محضا. إذ ما هو دور مجلس العمالة في أفق سياسة الجهة واختصاصاتها؟

كما ينبغي أن نضيف إلى كل هذا ما يتعلق بعنصر المنتخب ووضعه القانوني، وعدم اتخاذ الوزارة الوصية لأي قرار إزاء أوضاعه، من حيث علاقته بالإدارة، ومسؤولياته الانتخابية والجماعية.

ولن ننسى أبدا ضرورة تزويد مؤسسة الأمن الوطني بالدعم الضروري، والانشغال بأحوال وظروف رجال الأمن، ومراكز الأمن، التي توجد أحيانا في حالة يرثى لها. إن أمن المواطن ليس إلا انعكاسا للخدمات التي تقدمها مصالح الأمن، ونحن نسجل دائما الدور الهام لهذه المؤسسة في خدمة المواطنين، إلا أننا على معرفة بأن إمكانياتها تظل محدودة بالنسبة للخدمات المطلوبة.

ولهذا يجب توفير الشروط الضرورية لهذه المؤسسة مؤسسة الأمن الوطني، لترقى بخدماتها إلى المستوى المطلوب.

أما الجهة، فالكل يطالب بالعمل على تفعيل مؤسسات الجهة، وتخصيص الاعتمادات الكافية لها لكي تنطلق في إداء مهامها، فالجهة برغبة الجميع أصبحت مؤسسة دستورية ولا يجادل أحد في أهمية الدور المنوط بها، في إطار تعزيز اللامركزية الديمقراطية.

ولقد جعل دستور 13 شتنبر من الجهات مؤسسة دستورية غير أنها لم تعرف لحد الآن انطلاقة فعلية لغياب وسائل العمل الضرورية لكي تنهض بالأدوار المنوطة بها، (المقرات والتجهيزات والتأخير في امدادات الوزارة).

فقد تم تفويت بعض اختصاصات الإدارة المركزية إلى الجهات، لكن دون تحويل الاعتمادات اللازمة لذلك. ومن هنا نطالب بتوفير اعتمادات ومداخيل قارة للجهات.

السيد الرئيس،

إننا في انتظار انعقاد المناظرة الوطنية المقبلة حول اللامركزية واللاتمركز ونحن متأكدون أن هذه الملتقيات والندوات لابد أن تغني مشاريعنا على مستوى تأسيس الديمقراطية اللامركزية. إلا أننا نرغب، وعلى ضوء المناظرات السابقة أن تكون هذه المناظرة مرشدا حقيقيا لأصحاب القرار من إدارة ومنتخبين، وأن تتبلور خلاصة أعمالها في قرارات تخطو بها إلى ما نصبو إليه ونرومه في مجال تطوير الحياة السياسية في بلادنا.

فالمناظرات السابقة كلفت الجهد الكثير على مستوى التحضير والإعداد، لكن التوصيات ظلت فوق الرفوف. ولقد تمخضت عن المناظرات الوطنية عدة توصيات مهمة، لهذا فنحن نتساءل عن أسباب عدم توظيفها أو إخراجها إلى حيز الوجود، بحيث يمكن اعتبارها بنك تعديلات يمكن اللجوء إليه بهدف تطوير ظهير 1976.

وأود أن أرجع إلى موضوع يتعلق بالجماعات المحلية، من أجل تعزيز دورها وتأكيد فعاليتها. ذلك أن سلطات الرئاسة بالمجالس البلدية تعاني كما أسلفت من الكثير من التعثرات إن لم أقل المعوقات، ولهذا أقترح، بعد دراسة مستفيضة في المناظرة المقبلة، أن تبدأ تجربة محدودة، في بعض كبريات المدن، بحيث يتمتع رئيس الجماعة البلدية، بسلطات العمدة، ويصبح متوفرا على وسائل تنفيذ سياسته البلدية، بحرس بلدي وإمكانيات مناسبة.

السيد الرئيس،

إن تجربة حكومة التناوب هي تجربة جديدة، تحتاج إلى ابتكار تفكير جديد لإيجاد حلول لمشكلاتنا الوطنية التي نتفق جميعا على خطورتها، وتحتاج أساليب جديدة في تدبير الأمور على المستوى الوطني كما على المستوى المحلي، وتحتاج كذلك إلى إحياء التعبئة، التعبئة التي لا تصدر بأوامر وقرارات، وإنما تعبئة المشاركة التلقائية للمواطنين.

إن حل مشاكلنا يحتاج إلى وقت، وإلى فترة انتقالية، فلابد للمواطنين من أن تكون لهم قناعة بأن بلادنا تسير في الطريق الصحيح، حتى تنبعث فيهم روح التضامن والمسؤولية، وتحمل التضحيات التي يدركون أنها مؤقتة. وإن ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الديمقراطية آتية بفضل جهودهم ومشاركتهم الفعالة.

ولكي يشارك المواطنون بتلقائية في مسيرة التغيير، لابد وأن يشعروا بأن هناك أشياء بدأت تتغير تدريجيا، ومن أهمها علاقة المواطن بالسلطة، بأن تحفظ كرامته، وتنجز مصالحه دون لجوء إلى الوسائط أو المحسوبية أو الرشوة، إن هذا هو التحقيق العملي لشعار تقريب الإدارة من المواطنين.

إن اللامركزية واللاتمركز، والذي معناه نقل القرار والمشاركة إلى المستوى المحلي والجهوي، يجد ضرورته في التنوع الذي تمتاز به بلادنا، وأيضا فهو ضرورة عصرية، علينا أن نستفيد فيها من تجارب الأمم.

وأعتقد أنه لا خوف على بلادنا من اللامركزية واللاتمركز، فالتحامنا الوطني، وانتظامنا في إطار الدولة، عريقان في التاريخ.

ولذلك، فإن اللامركزية واللاتمركز يعني مشاركة أعمق للمواطنين في تدبير شؤونهم محليا وجهويا، وجعل الديمقراطية حقيقة يومية يلمسها المواطنون في المجال المباشر الذي يعيشون فيه. وبهذا كله يتناغم ما هو وطني بما هو محلي أو جهوي، وتكون الغاية هي مصلحة الناس، أينما كانوا، وتحقيق مشاركة ديمقراطية لا تكون مجرد شعار، بل أسلوبا يوميا في حياة المواطنين.

شكراً لكم والسلام عليكم.

* السيد رئيس المجلس :

شكراً للسيد المستشار.

حضرة السادة والسيدات بعد قليل سنواصل مختلف التدخلات ما تبقى من التدخلات ولكن اعتبارا لظروف طارئة، اسمحوا لي أن أعطي الكلمة للسيد وزير الدولة وزير الداخلية فليتفضل.

* السيد إدريس البصري وزير الدولة وزير الداخلية :

بسم الله الرحمان الرحيم

شكراً للسيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

فعلا كما جاء في كلمة السيد الرئيس بطلب من الحكومة باش أتدخل لبعض الدقائق دقيقتين بالطبع نظرا للالتزامات طارئة حضرت الآن وجعلت المتكلم أمامكم ممثل الحكومة للأجوبة عن التدخلات فيما يخص الميزانية ديال وزارة الداخلية والمصالح التابعة يتعد وعليه الإجابة وكذلك التوضيح الكافي غير أن فعلا العمل الحكومي هو عمل كلي لا يتجزأ ومسؤولية الحكومة كذلك كلية ولا تتجزأ والتضامن الحكومي قائم الذات.

ونظرا لهذه المعطيات كلها إذا ما سمحتم ونظرا لكون أغادر هذه القاعة المحترمة أود أن يكون الزميل التهامي الخياري للإجابة في آخر كل هذا المطاف لإعطاء تصور الحكومة فيما يخص المسائل التي تهم وزارة الداخلية واللامركزية والمصالح التابعة لها الكل يعلم أن في اللجنة ديال مجلس المستشارين المملكة المغربية كانت لنا لقاءات طويلة ومتعددة 4 لقاءات على ما يظهر وتكلم الجميع بتقويم وكان الجواب ديال المتكلم أمامكم وزير الداخلية كان واضح وشامل.

وإذا ما سمحتم السادة المستشارين كلكم فرادى ومجموعات سياسية تتوصلون إذا ما سمحتم كتابيا بالرد الذي أتى به أمامكم أمام اللجنة المختصة وكذلك غادي يكون الجواب مكتوب هاهو الآن رهن إشارتكم عن طريق السيد رئيس غرفة مجلس المستشارين للمملكة وعن طريق كذلك السيد رئيس اللجنة ديال الداخلية سي الزروالي هذا كل السادة المستشارين المحترمين وكذلك لديكم ملف كامل لأعمال ولتهييئ المناظرة المقبلة التي إن شاء الله ستكون في النصف الثاني من شهر أكتوبر المقبل وهذا الملف راكم كتعرفوه وغادين تعرفوه دبا الآن 1500 رئيس مجلس وكذلك 70 مجلس إقليمي وديال العمالات و16 من رؤساء ديال الجهات كلهم توصلوا بهذا الملف وأنتم السادة أعضاء هذا المجلس المحترم وأنتم في جل أغلبيتكم كلكم آتيين من اللامركزية أو من القوى المنتجة أو الاجتماعية اللي كتنتج في هذا البلد الأمين، أنتم الأولين للملف مباشرة غادي يعطى إليكم باش تدرسوه وباش تكونوا أنتم المدافعين عن الأفكار اللي كتهم اللامركزية باش تجديد المؤسسات وتحديثها وإعطاءها الفعالية في العمل ديالها تأتي من جميع الأطراف ويكون لدينا إن شاء الله قبل نهاية الدورة المقبلة للبرلمان من أكتوبر حتى لآخر دجنبر أو فاتح يناير حتى تكون لنا الوقت الكافي باش مجلس أو البرلمان في مجلسيه إن شاء الله ينظر ويبحث بالإجماع عن التصور الجديد للامركزية وعدم التمركز واللي غادي يعطي هذه الصورة واللي يعطي الرؤيا يعطي الوضوح في التاريخ والسبل الي غادي نهجها جميعا هو جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله قائد مسيرتنا المظفرة في جميع الميادين وعلى الخصوص في الميدان اللي حنا فيه وهو الديمقراطية الحرية المشاركة المسؤولية بواحد الروح ديال الانسجام روح ديال التكامل وروح ديال وحدة الأمة ووحدة جميع مكوناتها. وشكراً لكم والسلام عليكم.

* السيد رئيس المجلس :

شكراً السيد وزير الدولة وزير الداخلية على هذا الكلمة بطبيعة الحال السيد وزير الصيد البحري سيتولى الإجابة على التدخلات السادة المستشارين ولكن علينا أن نستمع إذا ما تبقى من التدخلات وأعطي الكلمة باسم التجديد والتقدم الديمقراطي الكلمة للمستشار السيد محمد أوشطو.

* المستشار السيد محمد أشطو :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية التي تدارستها بعمق لجنة الداخلية والجماعات المحلية والجهات. إن العدد الهائل من المستشارين الحاضرين بالقاعة المغربية للمجلس سواء أثناء مناقشة القانون رقم 98/14 المتعلق بإلغاء بعض رسوم ضريبة النظافة وكذلك أثناء مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية يؤكد مدى أهمية هذا القطاع. إذ لا نستغرب في ذلك خاصة أن أغلب السادة المستشارين منتخبوا الجماعات المحلية.

بالنسبة لفريقنا الذي يهمه هذا القطاع نظرا لارتباطه بالمشاكل اليومية للمواطنين فإن ذلك يرجعه لسببين اثنين :

أولا : إن النقاشات الجادة التي تهم هذا القطاع التي يحضرها أو يديرها السيد وزير الداخلية كانت جد مهمة وغالبا ما تفرز قرارات تلزم البلاد بأكلمها قرارات ربما ما كان لها أن تتخذ بسرعة لو لم يهيء لها النقاش البرلماني وهكذا فقد اتخذت عدة قرارات مهمة في الماضي وسوف تتخذ قرارات أخرى في المستقبل.

ثانيا : إن الفريق الذي أمثله وهو فريق التجديد والتقدم الديمقراطي يتكون من مستشارين لهم إلمام واسع بمشاكل الجماعات المحلية التي ينتمون إليها ويتحملون مسؤوليات فيها.

إن أهمية هذا القطاع لا تكمن في الميزانية المعدة له التي تأتي في الدرجة الثالثة بعد ميزانية وزارة التربية الوطنية والدفاع الوطني.

بل إن أهميتها تكمن في اختصاصاته الواسعة وعلاقته الوطيدة بالحياة اليومية للمواطنين وبالدور الذي يقوم به الساهرون عليه في الحياة العامة.

إن الفصل 102 من الدستور يعتبر العمال ممثلي الدولة في العمالات والأقاليم لكونهم يسهرون على تنفيذ القوانين وحسن تطبيق قرارات الحكومة وتدبير المصالح التابعة للإدارات المركزية.

كما أن عدد الوحدات الترابية من عمالات وأقاليم ودوائر وجماعات وقيادات وغيرها يصل حاليا إلى 2881 وحدة، وأن ميزانية استثمار الجماعات المحلية وحدها بسرم السنة المقبلة لن تقل عن 5,8 ملايير درهم وهو ما يمثل ثلث الاستثمارات التي تقوم بها الدولة وعشر استثمارات القطاع العام بأكمله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

بعد هذه المقدمة سأتطرق لبعض القضايا التي يوليها فريقنا اهتماما خاص.

1 - قضية وحدتنا الترابية :

إن التضحيات التي بدلها الشعب المغربي خلال العشرين سنة الماضية من أجل استرجاع المناطق الصحراوية وبسط سيادته عليها وإعادة بنائها والرفع من مستوى معيشة سكانها، كما أن المجهودات الجبارة التي بدلها المغرب من أجل تجهيز هذه الأقاليم وإخراجها من واقع التخلف والفقر المدقع الذي تركها فيه المستعمر الإسباني لم تذهب سدى وأن الإنجازات المحققة في الميدان تفوق بكثير ما يتصوره عامة المغاربة. ومن هنا تأكد للجميع أن الاستفتاء المزمع تنظيمه في الصحراء المغربية لن يكون ولا يمكنه أن يكون إلا تأكيديا لمغربية الصحراء.

ونغتنم هذه المناسبة للوقوف إجلالا وإكبارا أمام التضحيات التي تبذلها القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة المرابطة في تخوم صحرائنا للدفاع عن عزة الوطن وكرامته كما نغتنمها فرصة من أجل الوقوف ترحما على أرواح شهداء وحدتنا الترابية أولئك الذين استرخصوا أرواحهم ودمائهم فداءا للوطن.

ونود التأكيد هنا مجددا على أن المغرب لن يقبل أن يقصى ولو صحراوي واحد من الاستفتاء لأن الاستفتاء بالنسبة إلينا إما أن يكون عاما ومنصفا لجميع أبناء شعبنا المنحدرين من الصحراء وإما ألا يكون.

2 - اللامركزية واللاتمركز :

السيد الرئيس،

لا يمكن لأحد أن ينكر التقدم الهائل الذي حققته الديمقراطية المحلية واللامركزية خلال العقدين الأخيرين وبنظرة ولو خاطفة على الأرقام يتبين لنا حجم وأهمية هذا التقدم.

إن الحجم الإجمالي للموارد التقديرية للجماعات المحلية بلغ برسم السنة المالية 97/98، 13,6 مليار درهم. وبلغت نفقات التسيير 7,8 مليار درهم كما أن عدد الموظفين الجماعيين يبلغ أزيد من 134 ألف موظف وستضل الإستثمارات الجماعية هذه السنة إلى 5,8 مليار درهم. لكن رغم هذا التقدم المهم لا يمكن أن نتجاهل أن اللامركزية لازالت حسب تقديرنا المتواضع تشكو من أربع تناقضات رئيسية :

أ - تناقض بين المستوى المتقدم الذي وصلت إليه اللامركزية خاصة بعد إحداث الجهات والمستوى المتواضع للاتمركز الإداري الذي بقي في مستوى جنيني الشيء الذي يحدث الخلل في التنمية المحلية وتشجيع الإستثمار.

ب - تناقض بين المسؤوليات الإقتصادية للجماعات التي تشمل الكهرباء والماء والترصيف والتعبيد والبناء والتنظيف وهشاشة استقرارها السياسي المبني على أغلبيات قابلة للتقلب يصبح معها الرئيس بعد مرور سنتين على إنتخابه حائرا بين ضرورة الحصول على المصادقة على الحساب الإداري والإفلات من ملتمس الإقالة من جهة وضرورة الإنصراف إلى خدمة المصلحة العامة وتدبير الشأن الجماعي من جهة ثانية.

ج - تناقض بين حاجيات لا متناهية وإمكانيات محدودة إذ يلاحظ الفرق الشاسع بين ما تخصصه الجماعات من وسائل وما تتحمله من نفقات وما ينتظره منها الشعب من إنجازات. كل هذا في محيط اقتصادي تسيطر عليه إكراهات التوازنات المالية وتميزه ضرورة

الضغط على النفقات العمومية. فكيف يمكن للامركزية والحالة هاته أن تشكل محطة جذب بالنسبة للطاقات النضالية الشابة وذوي النوايا الحسنة.

د - تناقض بين الطابع التنفيذي لعمل الجماعات والمستوى المتواضع في تكوين المنتخبين الجماعيين.

وكلنا نعلم سيدي الرئيس أن رئيس المجلس الجماعي يعتبر جزءا من السلطة التنفيذية ويمارس بهذه الصفة مهاما إدارية تلزم الإدارة والأغيار فكيف يمكنه القيام بهذه المهمة وهو لا يتوفر على حد أدنى من التكوين.

السيد الرئيس،

هذه هي أهم التناقضات الكبرى التي تشكو منها اللامركزية في الوقت الراهن.

كنا سنتقدم من خلال هذه المناقشة بمجموعة من الأفكار والإصلاحات التي نقترح إدخالها على النصوص المنظمة للجماعات المحلية إلا أنه بعد إعلانكم السيد وزير الدولة المحترم عن تنظيم المناظرة السابعة للجماعات المحلية وقرب تقديم مشروع قانون لإصلاح النصوص السالفة الذكر استقر رأينا كفريق على أن نحتفظ بأرائنا حتى تأتي الفرصة المواتية للإفصاح عنها. على أننا نكتفي هنا بالإشارة إلى أن الإصلاح يجب أن يكون شاملا ويمس جميع النصوص المرتبطة باللامركزية التي أصبحت متجاوزة (ظهير 30 شتنبر 1976 حول التنظيم الجماعي، ظهير 1963 حول مجالس العمالات والأقاليم، قانون 30-98 المؤرخ في 21 نونبر 1989 حول الضرائب المحلية، قانون 1992 حول التعمير إضافة إلى النصوص الأخرى المتعلقة بالأملاك الجماعية والشرطة الإدارية وغيرها.

3 - الأمن الوطني :

إن هذا القطاع يكتسي أهمية بالغة في بناء المغرب العصري الديمقراطي فلا يمكن أن نتكلم عن الديمقراطية بلا أمن بدون ديمقراطية. وفي نظرنا يجب أن يحضى هذا القطاع بالدعم اللازم والعناية الخاصة ماديا ومعنويا وأن تضمن الدولة لرجال الأمن الساهرين على سلامتنا وراحتنا الزيادة في الأجور والسكن والتطبيب والتقاعد المريح كما يجب الرفع من عدد العاملين في هذا القطاع لما يستجيب للمعايير المعتمدة عليها في الدور المتقدمة.

كما نعتبر أنه آن الأوان لإعادة النظر في تكوين رجال الأمن من خلال إدماج مواد حقوق الإنسان والحريات العامة والقانون الإداري ضمن مواد التكوين.

4 - الإنعاش الوطني :

أحدث هذا القطاع بموجب ظهير 15 يوليوز 1961 وكان في الأصل يحمل إسم الإنعاش القروي ويهدف حسب منطوق النص السالف الذكر إلى إنعاش الشغل بالعالم القروي، وبالفعل ساهم هذا القطاع بشكل مهم في إنجاز المشاريع التنموية وخلق ملايين أيام العمل، إلا أنه مع مرور الوقت واشتداد الأزمة الاقتصادية وتقلص الموارد المالية عرفت الاعتمادات المخصصة لجل الأقاليم المصنفة بالعالم القروي جمودا وتراجعا ونتمنى أن يعرف هذا القطاع ديناميكية جديدة ويسترجع مكانته ولو في الأقاليم النائية.

5 - الوقاية المدنية :

إن الجميع متفق على أهمية الخدمات المنوطة بهذا القطاع إلا أن تدخلاته في مناسبات عدة كان دون المستوى المطلوب وذلك راجع بالأساس إلى قلة الإمكانيات المادية والبشرية التي يتوفر عليها وإذا كان الأمر كذلك فإن المصلحة الوطنية تقتضي تغيير الأوضاع وذلك :

أولا : بتعميم خدمات الوقاية المدنية بجميع الأقاليم.

ثانيا : الزيادة في عدد العاملين بهذا القطاع.

ثالثا : مراجعة الوضعية المادية للمعنيين بالأمر.

رابعا : التفكير الجدي في إشراك المجالس الإقليمية والمجموعات الحضرية في تمويل هذا القطاع من التجهيزات الضرورية وقطاع الغيار.

6 - أراضي الجموع :

تتبعنا بارتياح كبير الجو الرائع الذي جرت فيه المناظرة الأولى لأراضي الجموع التي نظمتها وزارة الدولة في الداخلية سنة 1995 وكان من المنتظر أن تتقدم الوزارة على ضوء نتائج تلك المناظرة بمشروع قانون إلى البرلمان من أجل مراجعة الوضعية القانونية لهذه الأراضي التي تبلغ مساحتها كما يعلم الجميع 12 مليون هكتار بقصد تعبئتها وإدخالها ضمن النسيج الإنتاجي الوطني والدورة الاقتصادي إلا أن حرص الوزارة على توسيع الإستشارة إلى النطاق الإقليمي حال دون ذلك رغم أنها مبررة ومعقولة إلا أننا نتمنى أن تستثمر هذه الأراضي في خلق فرص شغل جديدة وتخفيف البطالة التي يشكو منها العالم القروي خاصة بالمناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية التي تتوفر على النصيب الأكبر من هذه الأراضي.

هذه السيد الرئيس، مجمل الملاحظات والإقتراحات التي يود فريقنا أن يتقدم بها بمناسبة مناقشة ميزانية قطاع الداخلية أملنا هو أن يحرص الجميع على فرض احترام ميثاق حسن التدبير الذي جاء به التصريح الحكومي حتى تتمكن بلادنا من الإنخراط الفعلي في عملية التغيير ويحس المغاربة أن ما حدث يوم 14 مارس 1998 عندما عين صاحب الجلالة الحكومة الحالية حكومة التناوب التوافقي كان بحق حدثا تاريخيا غير وسيغير وجه المغرب المعاصر.

* السيد رئيس المجلس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية الكلمة للمستشار السيد رحو الهيلع.

* المستشار السيد رحو الهيلع :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتقدم بمداخلة فريق جبهة القوى الديمقراطية بخصوص مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية وذلك في إطار دراسة مجلسنا الموقر لمشروع القانون المالي لسنة 1998-1999.

فوزارة الداخلية، كما يعلم الجميع، مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصالح الحيوية واليومية للمواطنين لكونها تقدم لهم الخدمات الإدارية وتسهر على أمنهم وسلامتهم، كما أنها مرتبطة بمصالح المواطنين من خلال إشرافها على تسيير المجالس المحلية التي تسهر على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

وهذا ما يظفي على قطاع الداخلية حساسية بالغة الأهمية خاصة في الظروف الراهنة التي يعرف فيها مجتمعنا تحولات عميقة تمتاز بسيادة الثقافة الديمقراطية وسمو وعي المواطنين بحقوقهم مما يجعلهم يطالبون بخدمات في مستوى تطلعاتهم المشروعة في وقت تمر فيه البلاد من ظروف مالية عصيبة تحد من قدرتها على إيجاد الإمكانيات والوسائل الضرورية لمسايرة الطموحات النبيلة للمواطنين.

تلك هي الإشكالية التي يجب الاجتهاد بحلها. وإننا في جبهة القوى الديمقراطية نؤمن بأن تظافر الجهود بين السلطات العمومية والمجالس المنتخبة والمجتمع المدني سيؤدي لا محالة إلى إيجاد السبل الكفيلة برفع هذا التحدي في إطار مسيرة الديمقراطية والنماء.

لقد قطعت الديمقراطية المحلية أشواطا هامة في مسيرتها سمحت بظهور نخبة من المستشارين والأطر الأكفاء اكتسبوا تجربة لا يستهان بها في إدارة شؤون المواطنين والبحث على وسائل تحسين ظروف عيشهم. هذه النخبة مكنت الجماعات المحلية من تدبير الشأن العام المحلي ومعرفة أحسن للطاقات التي تتوفر عليها وللمعوقات التي تقف حاجزا أمام تطورها.

وما أكثر هذه المعوقات خصوصا بالنسبة لعدد هائل من الجماعات التي تقتصر ميزانياتها على تسديد مصاريف التسيير دون أن يتوفر لها رصيد تستعمله في الاستثمار لإنجاز حد أدنى من التجهيزات الأساسية.

ومما يزيد الطين بله، كون هذه الجماعات قروية في غالبيتها وتعاني أصلا من افتقارها للبنيات التحتية وللتجهيزات الاقتصادية والاجتماعية الشيء الذي يستوجب لا محالة إعادة النظر في مسطرة وأولويات التسيير وتوزيع الموارد وتسهيل وسائل التمويل لأن التراكمات التي تحققت لربما تستدعي حتما مراجعة القوانين المتعلقة بتنظيم الجماعات وتدبير ومراقبة ماليتها وتحديد علاقاتها مع صندوق التجهيز ولمالا مع باقي المؤسسات المالية الأخرى.

السيد الرئيس،

تفتح الجهة أملا كبيرة في تحقيق التنمية الجهوية المتوازنة خاصة وأن الحكومة بدأت، تطبيقا للتوجيهات النيرة لصاحب الجلالة، في الإعداد لمخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعي والذي يولي للجهة وللتنمية الجهوية أهمية قصوى. كما أن المناظرة المقبلة ستكون فرصة ثمينة لتقييم تجربة ما يقارب ربع قرن من تطبيق ميثاق الجماعات المحلية وورشة للاجتهاد الفكري لوضع النظام المحلي والجهوي على الطريق القويم.

ومن مهام وزارة الداخلية هناك السهر على الحفاظ على أمن وسلامة المواطنين الذين يسعون إلى التمتع بالأمن والطمأنينة قبل سعيهم إلى رغد العيش، وتتطور أساليب استتباب الأمن مع التطور الاقتصادي والتكنولوجي وهذا ما يلزم بلدنا على العمل من أجل تكييف وسائل أمنه مع المكتسبات التي حققها على صعيد احترام كرامة المواطن واحترام حقوقه الأساسية.

وإننا نحمد الله على أن بلدنا بلد آمن ينعم فيه المواطنون بالأمن والطمأنينة ولا شك أن هذا الوضع سيتعزز في ظل حكومة التناوب وسيتحسن بالموازاة مع تعميق النهج الديمقراطي وتكريس دولة الحق والقانون.

إن اتخاذ التدابير التي ترمي إلى تعزيز المصالح الأمنية لتشمل جميع المناطق والرفع من المستوى المادي والمعنوي لرجال الأمن والقوات المساعدة وأفراد الوقاية المدنية لمن شأنه أن يزيد في استتباب الأمن وتحصينه.

ولا يفوتني هنا إثارة انتباه المسؤولين إلى وضعية أولئك المصنفين في خانة أعوان السلطة بما فيهم من شيوخ ومقدمين بل هم أعوان للدولة نظرا لما يقومون به من خدمات ليس فقط على صعيد وزارة الداخلية بل على صعيد أنشطة جميع القطاعات وبالمقابل فإنهم يتقاضون مرتبات زهيدة وغير كافية، الأمر الذي يقتضي إنصاف هذه الفئة والعمل على الرفع من مرتباتها وخلق أسلاك وظيفية لها وتمكينها من واجبات التقاعد والتغطية الاجتماعية.

وقبل اختتام كلمتنا هذه، أود أن أشير وأنوه باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية بالأعمال والجهود الجبارة والدؤوبة التي تقوم بها كافة أطر وزارة الداخلية في مجال تحديد هوية المؤهلين للمشاركة في الاستفتاء التأكيدي لمغربية الصحراء مع ما يتطلبه ذلك من تعبئة وتفان لصيانة حقوقنا المشروعة والدفاع عن وحدتنا الترابية. ونتمنى لهم التوفيق والنجاح في مهمتهم هذه وسيجدوننا دائما بجانبهم.

السيد الرئيس،

بناء على ما سلف لا يسعنا إلا أن نعبر عن عزمنا على التصويت لصالح الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية انسجاما مع رغبتنا في تطور الديمقراطية المحلية واللامركزية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* السيد رئيس المجلس :

شكراً للسيد المستشار.

في ختام هذه المناقشة أعطي الكلمة لممثل الفريق الديمقراطي المستشار السيد محمد المرس.

* المستشار السيد محمد المرس :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

أتشرف باسم الفريق الكونفدرالي أن أتدخل لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية.

نعتبر في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن التحولات التي يعرفها المغرب تستوجب من هذه الوزارة أن تكون أقوى الواجهات تعبيرا عن التوجهات الجديدة للحكومة نظرا لما تطلع به مهام وأدوار تمس بشكل مباشر كل أشكال المواطنة سواء من خلال العلاقات مع المواطنين في ممارستهم لحقوقهم السياسية والمدنية وكذلك بفعل وصايتها على عدة مؤسسات وخصوصا الجماعات المحلية التي يجب أن تبذل مجهودات للسير قدما بالمناطق الحضرية والقروية وفي طريق التنمية. كما أن من ضمن المشاكل ما يدخل في الإطار القانوني للجماعات المحلية ومنها ما يدخل في الإطار التنظيمي حيث أن ظهير 1976 المنظم للجماعات المحلية وهيآتها أصبح متجاوزا في أغلب فصوله ولا يواكب المفهوم الواسع للامركزية وعلى هذا الأساس فإن الأمر يستوجب تعديله حتى يواكب طموحات المجالس المحلية وذلك بتوسيع اختصاصاتها والتقليص من مجالات تدخل سلطة الوصاية خاصة في الجانب المالي والمحاسبي للجماعات وعبر تبسيط المساطر المصادقة وعدم تمركزها ونقل الاختصاصات إلى المركز أو الجهة أو الإقليم كما أن من الانصاف أن يعاد النظر في مسطرة توزيع حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة والتي يشكل موردا أساسيا للجماعات وكذلك الأمر فيما يتعلق بالاستفادة من قروض صندوق التجهيز الجماعي الذي يعتبر مصدرا أساسيا للتنمية المحلية مما يتطلب تغيير المعايير التي تنظم منح هذه القروض لتبسيط مسطرة الاستفادة والمصادقة مع البحث عن خلق فروع جهوية في هذه المؤسسة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

رغم أن إخواني تناولو هذه النقطة فإنه لا يفوتنا هنا من التذكير بالجو المشحون الذي تعيشه الجماعات المحلية كلما حلت فترة الحساب الإداري ولا تخلو العديد من الجرائد الوطنية من بسط ذلك منها ما يرمي إلى الحقيقة ومنها ما يهدف إلى التضليل مما ينعكس سلبا على مصالح المواطنين والعمال بالجماعات كما أن أعضاء بعض المجالس المحلية بلدية أو قروية دخلوا في سوق البيع والشراء لهذا وجب سن قانوني يرمي إلى الحد من هذه الظاهرة التي تسيء إلى سمعة بلادنا على المستوى الخارجي وإلى سمعة المجالس المحلية لدى الرأي العام الوطني، أما بخصوص دور هذه الوزارة في عالم الشغل فإننا نسجل السيد الوزير القصور الحاصل في حماية حقوق الشغيلة من طرف ممثلي السلطة في بعض الأقاليم بدعوى الحياد الذي هو انحياز واضح لبعض صالح أرباب العمل وبخصوص العلاقات مع

المواطنين فالمفروض في الهيآت الأمنية التابعة للوزارة حماية من كل تعسف وشطط يتعرضون له كيفما كان ومن أي جهة كانت وهذا يسجل من خلاله الاستمرار في بعض المظاهر التي تتجلى في ابتزاز المواطنين الراغبين في الحصول على الوثائق الإدارية بانتشار الجرائم بسبب انعدام الأمن مما يهدد أمن واستقرار المواطنين تعرض القانون المنظم للعلاقات داخل المجتمع الإنهاكات في العديد من المجالات.

السيد الوزير،

ونذكركم مرة أخرى بالملف المطلبي لعمال وموظفي الجماعة المحلية خصوصا ونحن نعيش فترة حكومة أكدت صراحة في تصريحها الحكومي أن استحضار الملف الاجتماعي يحضى الأولويات القصوى هذا الملف الذي يضم النقط التالية :

- المطالب المادية :

1 - رغم تحسن أجور عمال وموظفي الجماعات في السنوات الأخيرة بفضل كفاح النقابة الوطنية للجماعات المحلية والكونفدرالية الديمقراطية للشغل وتفهم السيد وزير الدولة في الداخلية فإن معدل الأجور ما يزال دون الحد الأدنى للأسف نا هيكم عن ألظروف وملابسات التشغيل.

2 - إعادة النظر في نظام الترسيم وتقليص المدة الزمنية من 7 سنوات إلى 3 سنوات.

3 - الرفع من الاعتمادات المخصصة للساعات الإضافية وتعميمها على جميع الموظفين والأعوان الرسميين والمؤقتين.

4 - تعميم منحة الأوساخ على جميع الأعوان والرفع من قيمتها.

5 - منحة تشجيعية لأعوان النظافة.

6 - منحة تشجيعية بمناسبة عيد الأضحى وتعميمها على جميع السلالم الإدارية.

- المطالب الاجتماعية والمعنوية :

إن هذه المطالب لا تقل أهمية من المطالب المادية على اعتبار أنها شق يستوجب العمل على تحقيقه وتتضمن النقط التالية :

1 - العمل على احترام الحريات العامة للنقابي باعتباره حق دستوري.

2 - خلق مركز صحي دائم لإجراء فحوصات طبية ودورية لفائدة أعوان وموظفي الجماعات المحلية.

3 - تعميم وتوحيد تأمين عن حوادث الشغل وكذا الأمراض المهنية لفائدة كافة أعوان وموظفي الجماعات المحلية.

4 - دمقرطة التعاضدية.

5 - المطالبة بإعادة النظر ومراجعة مضمون القانون المنظم عن طريق تقليص المدة من 5 سنوات إلى سنتين فقط.

6 - العمل على توفير النقل لفائدة جميع الموظفين والأعوان.

7 - المطالبة بمراجعة القوانين المنظمة للترقية الداخلية بواسطة تنظيم مباريات إدارية داخلية واهتمامات مهنية.

8 - توسيع تسوية وضعية حاملي الشهادة عن طريق إدماجهم في السلالم المناسبة ومستوياتهم العلمية والمهنية.

9 - دمقرطة أسلوب وطريقة اختيار الموظفين لمتابعة التكوين بمختلف المراكز الإدارية مع توسيع مجال الاستفادة من هذا التكوين.

10 - يلعب السكن الاجتماعي دورا بالنسبة لشغيلة الجماعات المحلية وفي هذا الإطار يجب على الوزارة المعنية والمجالس المنتخبة أن تعمل على تحويل اعتمادات مالية خاصة بمشاريع السكن الاجتماعي الاقتصادي.

11 - إجراء اهتمامات الكفاءة المهنية بشكل منظم ودائم.

12 - استمرار الحوار الجاد والهادف قصد إيجاد الحلول الناجعة للمشاكل التي مازالت عالقة بعيدا عن كل تعميم.

13 - ضرورة العمل على معالجة الملفات المطلبية في اتجاه يضمن الحفاظ على الدور الريادي الذي تقوم به شغيلة الجماعات.

ونشير في هذا الصدد كذلك إلى أن الوضعية التي لا تشرف إطلاقا حجم وزارة الداخلية والمهام التي تقوم بها لموظفي وعمال هذه الوزارة لذلك فتحسين الظروف الاجتماعية لهذه الفئة هو من مطالبنا كمركزية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* السيد رئيس المجلس :

شكراً السيد المستشار.

قبل ختم هذه المناقشة الكلمة للسيد وزير الصيد البحري نيابة عن السيد وزير الدولة وزير الداخلية فليتفضل.

* السيد التهامي الخياري وزير الصيد البحري نيابة عن وزير الدولة وزير الداخلية :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

في البداية أو أن أشكر كل المتدخلين باسم الفرق النيابية على اهتمام اللي أبدو بالنسبة لهذا القطاع المهم كما عبروا عن ذلك بالنسبة لتسيير شؤون البلاد على كل المستويات طبعا كما قال قدمنا لنا المقرر في اللجنة المختصة تناقش السادة المستشارين أكثر من 16 ساعة واستمعوا إلى أجوبة السيد وزير الدولة وزير الداخلية حول تساؤلاتهم لكن ما فيها باس بالنسبة لبعض النقط نحاولوا ندقوا الأمور.

1 - فيما يخص إصلاح سير الجماعات المحلية وبالتالي مراجعة وعصرنة ظهير 76 أظن بأن واضح أن هناك إجماع ديال كل مكونات المجلس وأظن خارج المجلس كل مكونات المجتمع المغربي على ضرورة استخراج الخلاصات من التجربة الطويلة والغنية التي مرت منها البلاد منذ عام 1976 طبعا كما أكد ذلك السيد وزير الدولة هناك المناظرة التي ستنظم في النصف الثاني من شهر أكتوبر المقبل، وستكون بدون شك مناسبة ليس فقط التفكير والحوار ولكن كذلك مناسبة لاتخاذ القرارات ديالنا اللي كيظهر بالنسبة لكل القضايا الأساسية المطروحة الأمور ناضجة باش المغرب ينتقل من مرحلة إلى مرحلة جديدة على كل حال كما كتعرفوا كذلك هذا المناظرة هي من القرارات ديال صاحب الجلالة نصره الله بدون شك وهذا التزام ديال الحكومة لأن مباشرة بعد المناظرة من بعد القرارات اللي غدي والاقتراحات والاتفاقات اللي غادي تخرج منها غادي الحكومة تشوف من الناحية العملية كيفاش نمرو إلى مرحلة التنفيذ والتطبيق وإدخال الإصلاحات بالشكل العملي وأظن هذه المناظرة غادي تكون مناسبة للتطرق إلى عدد من القضايا لتنقلها السادة المستشارين في التدخلات ديالهم بما فيها قضية العلاقات ما بين الجماعات المحلية والسلطات ديال الوصاية بما فيها كذلك وسائل تمويل الجماعات المحلية لأنه خصنا نقوم بقفزة نوعية في هذا الميدان فيما يخص تمويل الجماعات المحلية بما فيها صندوق التجهيز الجماعي تظل هذه القضايا كلها غدي تكون مناسبة باش يمكنا أن نزيدوا إلى الأمام أظن واحد العدد القضايا الآن واضح وعليها إجماع باش يمكنا نتقدموا فيها وأظن هذه المناظرة تكون مناسبة لذلك.

النقطة الثانية اللي تطرقوا ليها عمليا كل المستشارين وأظن تدخل على الوعي ديالنا جميع بأنه لا يمكن تقدم الديمقراطية بصفة عميقة وبصفة دائمة إلا إذا كانت في نفس الوقت مصاحبة لضمان الأمن والإطمئنان بالنسبة للمواطنين حيث لا يمكن تقدم الديمقراطية إلى ما كانش في نفس الوقت مبنية على الحرية مبنية على تطوير الحريات العامة مبنية كذلك على الاستقرار وعلى الأمن وأظن بأن الحكومة تتشاطر اهتمام السادة المستشارين في الاهتمام الضروري اللي خصنا نعطيوه للحكومة غادي تعطيه بالنسبة للساهرين على استقرار وأمن ديال الدولة.

النقطة الثالثة كذلك اللي كتطرقوا لها السادة المستشارين هي قضية تنمية الأقاليم ديال الشمال وأظن في هذا الميدان كذلك الحكومة مهتمة ماشي فقط مهتمة بل عازمة كل العزم على أن نخرج ما يمكن أن يخرجه إلى الوجود للاهتمام العملي والفعلي لتنمية المناطق ديال الشمال اللي حقيقة كتعاني من وضعية خاصة مرتبطة جزء منها بالتاريخ ديالها المنطقة مرتبط كذلك بالإمكانات ديال التنمية لهذه المنطقة اللي هي إمكانيات ماشي امكانيات مستوى ديال مناطق أخرى. ثم كاين كذلك اهتمام ديال السادة المستشارين بوحدتنا الترابية وبالاستفتاء اللي تأكيدي اللي كنعتبروه تأكيدي استفتاء اللي من الضروري اللي من المنتظر أن ينظم خلال الأشهر المقبلة في الأقاليم الصحراوية وأظن لا داعي للتذكير لموقف ديال الاجماع ديال الأمة المغربية اللي تأكد من خلال تدخلات ديال كل الفرق ديال مجلس المستشارين الموقر وأظن كذلك تأكد ومؤكد على لسان ضامن الوحدة الترابية والسيادة الوطنية ديال البلاد صاحب الجلالة نصره الله أنه لا يمكن تنظيم الاستفتاء إلا بمساهمة كل الصحراويين اللي عندهم الحق في الاستفتاء وأظن في هذه القضية هذه موقفنا موقف واضح ما يمكنش شي يتزعزع وما يمكنش يوقع فيه أي تفاوض أو أي تراجع في الأخير هناك تساؤل فيما يخص فين وصلت نتائج ديال (الزديت) (Les ODIT) اللي كانت وقعت بالنسبة للجماعات المحلية أظن أن حنا دولة ديال القانون كنبنيو دولة ديال القانون أظن أن الملفات اللي كانت جاهزة هي الآن أمام أنظار ديال المجلس الأعلى للحسابات لأن المجلس الأعلى للحسابات هو اللي بحدو عندو الحق نظرا لاختصاصات ديالو نظرا للنوعية ديالو باش يأخذ القرارات اللي هي قرارات مبنية على أسس ديال القانون على أسس ديال العدل على أسس ديال الانصاف وفي نفس الوقت على أسس ديال صيانة والحفاظ على أموال الدولة وعلى أموال ديال المواطنين وعلى أموال ديال الأمة.

هذه بعض الملاحظات اللي بغيت نزيدها على بلاشك ملاحظات على التدخلات ديال عدد ديال السادة المستشارين مرة أخرى كنشكروا السادة المستشارين على الاهتمام اللي أعطاوه لهذا القطاع وهو اهتمام عن حق وطبعا الملاحظات ديالهم اللي هي ملاحظات اللي أغلبيتها ملاحظات في محلها ستأخذ بعين الاعتبار من طرف الوزارة المعنية ومن طرف الحكومة ديال صاحب الجلالة. وشكاً على انتباهكم.

* السيد رئيس المجلس :

شكراً السيد الوزير.

باسم المجلس أشكر السيد وزير الصيد البحري على جميع التوضيحات والشروح التي تقدم بها للإجابة على استفسارات مختلف الاستفسارات التي برزت خلال تدخلات السادة المستشارين.

أود كذلك أن أشكر جميع الإخوة الذين تدخلوا والتزموا لأن هنالك بالنسبة لآخر يوم ضغط الزمن، حقيقة لا خلال الجلسات المنصرمة ولا جلسة اليوم السيدات والسادة المستشارون يمتازون بالانضباط والسهر على توفير على الحفاظ على الوقت المخصص للمجلس فلهذا نعتبر لأننا بحول الله هذا الزوال سننهي الجلسة الأخيرة بالنسبة لمشروع القانون المالي ابتداء من الساعة الثالثة والنصف وأذكر السيدات والسادة المستشارين بأن مكتب مجلس المستشارين وندوة الرؤساء داخل أجهزة المجلس وقع الاتفاق على أن تكون مواد هذه الجلسة على الشكل الآتي :

1 - التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية.

2 - التصويت على الجزء المتعلق بالنفقات لمشروع القانون المالي.

3 - التصويت على مشروع القانون المالي برمته وفي الختام بطبيعة الحال ستكون كالعادة عملية تفسير التصويت أرجو من السادة والسيدات المستشارين أن يكونوا في الموعد المحدد أي الثالثة والنصف.

شكراً لكم ورفعت الجلسة.